



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الاثنين، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سواثو (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد انتقلنا إلى المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وسنواصل اليوم مناقشتنا لذلك الموضوع ثم ننتقل إلى موضوع الفضاء الخارجي والأسلحة التقليدية.

أعطي الكلمة لممثل بولندا ليعرض مشروع القرار

A/C.1/63/L.17

السيد شتشيغيانو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):

نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لهذا العمل المرموق.

ويشرفني ويسرني حقا أن أعرض، باسم وفد بولندا، مشروع قرار عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية (A/C.1/63/L.17).

ويقدم مشروع القرار المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في توقيت مناسب للغاية هذا العام. وفي إعدادنا لمشروع القرار، ركزنا على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية منذ اتخاذ قرار العام الماضي. وقد حدثت إنجازات فعلية، ووجدت انعكاسا لها في مشروع قرار هذا العام. وجرى التشديد بوجه خاص على الحفاظ على أهمية الأحكام الرئيسية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في لاهاي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وبصفة عامة، نرى أن نص مشروع القرار هذا العام جيد التوازن. وهو يمنح دعم الأمم المتحدة الذي لا لبس فيه للتنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام الاتفاقية.

ويتمثل افتراضنا الرئيسي وهدفنا في ضمان اتخاذ القرار بتوافق الآراء، كما في الأعوام السابقة. وتوافق الآراء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

من العوامل الرئيسية في ضمان الأمن الدولي في رأينا منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الفضاء الخارجي لا ينبغي أن يصبح مجالاً آخر للمواجهة المسلحة. ونرى أن مواقف الغالبية العظمى من الدول متفقة في هذا الشأن.

ونظراً لأننا نتنبأ بعواقب خطيرة لمثل هذه الحالة الجديدة في الفضاء الخارجي، فقد دعونا باستمرار إلى منع وضع أي نوع من الأسلحة فيه وناشد المجتمع الدولي أن يبرم اتفاقاً ذا صلة في هذا الصدد.

ومن الخطوات الهامة في هذا الاتجاه إعداد الاتحاد الروسي والصين مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها الفعلي ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي شباط/فبراير قدمنا مشروع المعاهدة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف. ويقصد بالمعاهدة أن تملأ الثغرات الموجودة في القانون الدولي للفضاء الخارجي وتمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام في الفضاء الخارجي، الأمر الذي يشكل ضماناً فعلياً لعدم تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة.

وقد تلقينا اليوم تعليقات ومقترحات من بلدان كثيرة بشأن مشروع القرار. ولاحظنا أن الولايات المتحدة تقترح لأول مرة أفكاراً محددة فيما يتعلق بفحوى مشروع القرار. وندرس جميع المقترحات بعناية. وتتمثل المهمة الرئيسية في نهاية المطاف في إجراء مناقشة شاملة بشأن مشروع القرار والترويج له في أوساط المجتمع الدولي. ونرى أن ينتج النص النهائي لمشروع المعاهدة عن الجهود الجماعية للدول المعنية.

بالغ الأهمية لتوفير دعم الأمم المتحدة دون غموض لتنفيذ الاتفاقية. ويقدم النص الكامل من بيان وفد بولندا، الذي سيجري توزيعه على الوفود، محتوى مشروع القرار وما فيه من تغييرات عن العام الماضي.

وقد تأكد لنا التأييد لمشروع القرار المطروح واستعداد الوفود في اللجنة الأولى للانضمام إلى توافق آراء بشأنه خلال مشاورات ثنائية واسعة النطاق وجولتين غير رسميتين مفتوحتين للتشاور، حضرهما أكثر من ٥٠ وفداً.

واسمحوا لي أن أعرب عن امتناني وشكري لجميع الوفود المشاركة في المشاورات الواسعة النطاق بشأن مشروع القرار الجديد عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فلقد أكدت هذه المشاورات وجود دعم سياسي عريض في جميع المناطق لتنفيذ الاتفاقية بأكملها. ومشروع القرار المقدم اليوم تعبير ملموس عن هذا الدعم.

وعلى غرار السنوات السابقة، ما زالت بولندا تنفرد بتقديم مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وانفرادها بتقديمه، الذي لقي تأييداً أثناء المشاورات، يضمن لمشروع القرار التوازن الإقليمي والسياسي والتأييد على نطاق واسع.

ويطلب وفد بولندا الموافقة بدون تصويت على مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اختتمنا بذلك نظرنا في المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

ونشرع الآن في إعطاء الكلمة لجميع المتكلمين الذين طلبوا الحديث في موضوع الفضاء الخارجي ونزع السلاح من جميع جوانبه.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.44.

وقد أعربت البلدان في استجاباتها لمشروع القرار عن دعمها للجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة في سياق تدابير الشفافية وبناء الثقة، وأشارت إلى أن الاشتراك في وضع التوصيات حول التدابير الجديدة الممكنة من هذا القبيل من شأنه أن يساعد على زيادة الثقة المتبادلة لما ينشأ من زيادة الفهم لمقاصد الدول. وسيقتضي هذا إجراء مزيد من الدراسة لتدابير الشفافية وبناء الثقة الجديدة تمشيا مع المرحلة الحالية فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

ونفهم أن الاتحاد الأوروبي قد أعد مشروع مدونة لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي في أثناء وضعه بعض الأفكار المتعلقة بتدابير الشفافية وبناء الثقة. ونرى أن مدونة كهذه، في حال اعتمادها، قد تسهم في تهيئة أجواء من الشفافية والثقة في الفضاء الخارجي. غير أنها ينبغي في الوقت ذاته أن تشمل أيضا الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي وأن تعمل على منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن على استعداد للدخول في حوار بناء مع شركائنا الأوروبيين بشأن هذه المسألة.

وسيقدم الاتحاد الروسي في الدورة الحالية للجمعية العامة مشروع قرار منقح بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي (A/C.1/63/L.44). وقد أصبح ما يزيد على ٢٠ دولة بالفعل من مقدمي مشروع القرار المذكور. وتتابع مشاوراتنا مع مجموعات الدول فيما يتعلق بإمكان اشتراكها في تقديمه. ونعتزم إبلاغ جميع مقدميه الحاليين بما تتمخض عنه تلك المشاورات وبإمكانية تعديل مشروع القرار الذي وضعناه. وندعو جميع البلدان الأخرى إلى أن تنضم أيضا إلى مقدمي مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي والصين.

وها نحن في الدورة الحالية للجمعية العامة نقدم من جديد مشروع القرار المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بأهدافه ومراميه.

ومن الواضح أنه يمكن النهوض بالجهود المبذولة لمنع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء باتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء. ونرى أن الأنشطة التي يُضطلع بها في مجال الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تصبح عامل توحيد لجميع الدول فيما يتعلق بالفضاء الخارجي وأن تؤدي إلى نتائج عملية وصولا إلى وضع نهج دقيق ومسؤول لاستخدام الفضاء الخارجي.

وتشتمل الاتفاقات الدولية في مجال أنشطة الفضاء الخارجي بالفعل على عدد من تلك الجهود. وتنفذ الدول بعض التدابير على سبيل المبادرة الانفرادية وأصبحت تلك التدابير التزامات سياسية. وفي إطار الجهود العملية لتعزيز الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي نقترح أن تنضم الدول إلى المبادرة الروسية، التي يؤيدها أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وذلك بأن تتعهد ألا تكون البادئة بوضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، قدم الاتحاد الروسي إلى اللجنة الأولى مشاريع قرارات عن تدابير الشفافية وبناء الثقة. وكانت مشاريع القرارات المذكورة ترمي إلى إعداد وتقديم مقترحات عملية بشأن هذه التدابير. وفي العام الماضي، خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، أيدت الغالبية الساحقة من الدول القرار (القرار ٤٣/٦٢) الذي اشتركت في تقديمه ٤٤ دولة. ونعرب عن شكرنا للوفود على تأييدها مشروع القرار المذكور، وعلى اشتراكها في تقديمه. ونود أن نشكر خاصة الدول التي قدمت مقترحات عملية بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة إلى الأمين العام، وهي أوكرانيا وبنغلاديش وبوليفيا والجمهورية العربية الليبية وشيلي والصين وقطر وكوبا والمكسيك، وفرنسا، الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي، التي قدمت بعض اعتبارات باسم الدول الأعضاء في الاتحاد.

السيدة هاوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن أفضل ما توصف به السياسة الأمنية الوطنية للولايات المتحدة في مجال الفضاء هو استمراريتها خلال عدة عقود وعدة حكومات لرؤساء الولايات المتحدة. وتشمل تلك الاستمرارية التزام الولايات المتحدة بالمبادئ الأساسية التي أعلنت شأنها لأول مرة في بداية عصر الفضاء ذاتها قبل أكثر من نصف قرن، وتأييدنا لمعاهدة الفضاء الخارجي، التي نرى أنها ما زالت توفر الأساس القانوني للتصدي للتحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

وظلت السياسة المستمرة للولايات المتحدة تتمثل في معارضة مفاهيم واقتراحات تحديد الأسلحة والنظم الملزمة قانوناً التي تسعى لفرض أو تفرض عمليات حظر على استخدام الفضاء للأغراض العسكرية أو الاستخباراتية. كما تعارض الولايات المتحدة أي اقتراحات لتحديد الأسلحة لا تحافظ على حق الولايات المتحدة في إجراء البحوث والتطوير والتجارب والعمليات في الفضاء للأغراض العسكرية أو الاستخباراتية أو المدنية أو التجارية.

وثمة كثير من الخطب البلاغية بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ولفترة ثلاثة عقود تقريباً، ظلت الولايات المتحدة تبين باستمرار أنه لا يمكن تحديد طابع أي سلاح فضائي. كما أن الولايات المتحدة ترى أنه لا يمكن وضع اتفاق يمكن التحقق منه بشكل فعال لحظر الأسلحة الفضائية أو المنظومات الأرضية المضادة للسواتل. وكما لاحظنا في الوثيقة CD/1847، فإن مشروع المعاهدة الروسية - الصينية الذي قدم في جنيف لا يتضمن فرض أي عمليات حظر على البحوث بشأن نشر الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل أو تطويرها أو تجاربها أو إنتاجها أو تخزينها. ولذلك لن تفعل المعاهدة أي شيء لإعاقة تطوير المنظومات العسكرية مثل السلاح الذي يعترض الصعود المباشر

السيد أوريتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في كل عام، تصبح البشرية أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على نتائج الأنشطة في الفضاء الخارجي، التي يمكن أن يحصل عليها عدد متزايد من الدول. وفي ذلك الصدد، ترى بيلاروس أن من الأهمية بمكان إبقاء الفضاء مجرداً من السلاح وهي تؤيد الامتثال الكامل للصكوك الدولية القائمة في مجال قانون الفضاء.

وندعو إلى زيادة تطوير تلك الصكوك ونرحب ببروز مبادرات جديدة، مثل مشروع المعاهدة المشتركة بين روسيا والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية. ويمكن أن يساعد اعتماد تلك المبادرة على سد الفجوات في المجالات التي لم ينظمها بعد القانون الدولي. ونحن، بوصفنا مؤيدين لاتخاذ نهج وقائية، نرى أن على المجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الممكنة لاختتام المفاوضات بشأن المعاهدة المقترحة قبل أن تصبح الأسلحة واقعة في الفضاء القريب من الأرض.

إن إعلان الاتحاد الروسي تعهداً بالآ يكون الدولة الأولى التي تنشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء وتأييد تلك المبادرة من جانب دول أخرى يمثل إسهامات حقيقية في منع تسليح الفضاء. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد إعلان مماثل من جانب رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ولذلك، تدعو بيلاروس جميع الدول التي لديها قدرات إطلاق المركبات الفضائية والدول التي تنفذ برامج متصلة ببحوث الفضاء واستكشافه أن تنضم إلى هذا الوقف الاختياري بشأن نشر الأسلحة في الفضاء. ونحن مقتنعون بأن ذلك سيساعد في تشجيع وإنشاء صكوك ملزمة قانوناً لضمان فرض حظر كامل على نشر الأسلحة في الفضاء.

نلاحظ أن كبار المسؤولين في الحكومة الصينية قدموا ضمانات شخصية للولايات المتحدة بأن الصين لن تجري تجارب للأسلحة المضادة للسواتل في المستقبل. ويشكل ذلك الالتزام من جانب الصين خطوة هامة إلى الأمام، ونحن نتوقع أن تفي الصين بوعدها.

كما أن موقفنا الثابت هو أن النظام النافذ القائم نظام واف لضمان حق جميع الدول في الوصول إلى الفضاء وعمليات الفضاء. ويشمل ذلك النظام القانوني الدولي المعاهدات الأساسية الأربع للفضاء ألا وهي: معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٨، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٤.

كما يشكل التعاون الدولي عنصراً أساسياً للسياسات الفضائية للولايات المتحدة وغيرها من الدول المسؤولة والمرتادة للفضاء. وبالرغم من أننا، كما ذكرنا في السابق، نعارض الاقتراحات الملزمة قانوناً لتحديد الأسلحة، فإن الولايات المتحدة تؤيد بحماس اتخاذ تدابير طوعية وملموسة لمعالجة المشاكل العملية. ولكن تأييدنا لتلك المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات وتدابير الشفافية وبناء الثقة الطوعية يتوقف إذا كانت مرتبطة بالاقتراحات الملزمة قانوناً والرامية إلى وضع عقبات وقيود لتحديد الأسلحة الفضائية.

ويسر الولايات المتحدة أن تؤيد مبادرة قدمتها فرنسا مؤخراً لإنشاء فريق عامل غير رسمي يجمع خبراء من القطاعات الفضائية العامة والخاصة لاستكشاف التدابير الإضافية الرامية إلى ضمان الاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة الفضائية.

للأسلحة المضادة للسواتل الذي أخضعته الصين لاختبار الطيران في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وما زالت الولايات المتحدة والدول الأخرى التي ترتاد الفضاء تشعر بالقلق حيال عدم الشفافية المحيط باستحداث الصين للأسلحة التي تعترض الصعود المباشر للأسلحة المضادة للسواتل. وشكلت التجربة غير المعلنة التي أجرتها الصين في عام ٢٠٠٧ إجراء عسكرياً ولد أكثر من ٢٧٥٠ قطعة من الحطام المداري. وتعني سحابة الحطام التي أنشأها ذلك العمل المتعمد أن الصين مسؤولة الآن عن زيادة الحطام في المدارات الأرضية المنخفضة أكثر من أي بلد آخر. وسيمثل ذلك الحطام خطراً على تخليق الإنسان في الفضاء والسواتل لفترة طويلة في القرن الثاني والعشرين.

ونحن مهتمون للغاية بأن نسمع من الصين عن نواياها فيما يتعلق بزيادة تطوير الأسلحة التي تعترض الصعود المباشر للسواتل وتجربة هذه الأسلحة. ونحن مترعدون بشكل خاص من رفض الحكومة الصينية المستمر لتقديم ردود كافية على تساؤلات المجتمع الدولي بشأن نوايا الصين العسكرية من هذا البرنامج ومن برامجها الفضائية المضادة العديدة الأخرى. وكما ذكرت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً، فإن أي قرار تتخذه جمهورية الصين الشعبية بإجراء اختبار آخر للأسلحة المضادة للسواتل سيؤدي إلى زيادة تقويض مصداقية بياناتها الإعلانية فيما يتعلق بما يسمى تسليح الفضاء والتزام الصين بالعمل بشكل مسؤول في الفضاء.

وينبغي لجميع البلدان التي تستفيد من الأنشطة التجارية والأنشطة المتصلة بالأمن في الفضاء الخارجي أن تواصل تسجيل شواغلها حيال زيادة خطر حوادث الاصطدام بالحطام وتوضيح معارضتها لإجراء أي تجارب مدمرة على الأسلحة المضادة للسواتل. وفي ذلك الصدد،

المبادل بشأن مسائل الفضاء والدفاع. وقيمة حلقة عمل مواضيعية كهذه حول الفضاء أكدتها روسيا نفسها في مذكرة وجهتها إلى الأمين العام في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أشارت فيها إلى أن تدابير الشفافية وبناء الثقة تلك يمكن أن تُسهم "بقدر كبير في تعزيز العلاقات بين الدول، وإثراء الحوار وتطوير التعاون بين البلدان" (A/62/114، ص ٧).

وبروح التعاون تلك، تسعى الولايات المتحدة إلى إدامة المبادئ التي ساعدت على صون السلام والأمن الدوليين في الفضاء الخارجي خلال نصف القرن الماضي. وبالعامل انطلاقاً من مجموعة من القيم والآمال المشتركة، تشعر الولايات المتحدة وأوروبا وأمم فضائية أخرى قديمة وجديدة من جميع أنحاء العالم، بالثقة في رؤيتنا للفضاء، وإننا نسير قدماً معاً. إن هذا العالم لا تحدد القيادة الفضائية فيه مجالات نفوذ خيالية أو شبح التهديد بتسليح الفضاء، وإنما التدفق الحر للمعلومات والابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي والدفاع عن الحرية. وكما قال الرئيس جون ف. كندي عام ١٩٦٢،

"إننا نبحر في هذا البحر الجديد لأن هناك معرفة جديدة يجب اكتسابها، وحقوقاً جديدة يجب الفوز بها، ويجب اكتسابها والفوز بها واستخدامها لصالح تقدم الشعوب كافة".

السيدة غارسيا جوردان (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن الصكوك الدولية المبرمة بشأن الفضاء الخارجي - مثل معاهدة ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء؛ ومعاهدة الفضاء الخارجي عام ١٩٦٧، والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩ - اضطلعت بدور إيجابي في تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وتنظيم أنشطة الفضاء. كما أنها

وإذ يطور ذلك الفريق توافقاً للآراء على اتخاذ تدابير محددة، يمكن أن تقدم النتائج إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي للنظر فيها بوصفها جزءاً من مجموعة للمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لعمليات الفضاء المأمونة.

كما أن الولايات المتحدة تنظر في مبادرات استناداً إلى دعمنا الطويل الأجل لتدابير الشفافية وبناء الثقة الطوعية. وقد ذكرنا مراراً وتكراراً في المنتديات المتعددة الأطراف أن بعض تدابير الشفافية وبناء الثقة، التي تنفذ على أساس طوعي، لديها إمكانية تعزيز سلامة السواتل وتخفيض عدم اليقين في بيئة أمنية فضائية متطورة. وفي ذلك الصدد، نحن رحبنا أيضاً بفرصة الحوار عبر المحيط الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمجموعة من الاقتراحات لتدابير الشفافية وبناء الثقة الطوعية التي تركز على اتخاذ نهج واقعي وإضافي نحو سلامة وأمن الفضاء.

وتمهيداً لدورة الجمعية العامة لهذه السنة سنعين مجدداً للعمل مع روسيا والصين على مشروع قرار للجمعية، لاستكشاف جدوى تدابير طوعية جديدة في مجال الشفافية وبناء الثقة. إلا أننا، للأسف، لم نتمكن من التوصل إلى الاتفاق. فقد رفضت روسيا والصين الموافقة على قرار حول تلك التدابير يكون حيادياً وغير مقيد بقيود تحديد الأسلحة والحد من التسليح في الفضاء الخارجي.

ومن المخيب للآمال بالنسبة للولايات المتحدة أيضاً استمرار عجز روسيا عن تلبية دعواتنا لخراب من قوات الفضاء الروسية للاجتماع في أوماها، نبراسكا، مع نظرائهم من القيادة الاستراتيجية في الولايات المتحدة. وتلك الدعوات، التي نقلت عبر القنوات الدبلوماسية والعسكرية المتبادلة، جزء من خطة العمل التشغيلية المتبادلة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ومن السعي إلى تحسين التفاهم

ينبغي للدولة المعنية تقديم معلومات شاملة وشفافة للدول الأخرى تشرح فيها التدابير التي اتخذتها لضمان الأمن.

إننا مقتنعون بأنه ليس هناك حالياً أي تبرير للنظر في استخدام مصادر الطاقة النووية في مدار الكرة الأرضية لأن المخاطر أعظم بكثير هناك، ولأن مصادر أخرى للطاقة أكثر أماناً وفعالية متوفرة.

لقد أعربت حركة عدم الانحياز عن قلقها بشأن العواقب السلبية لتطوير ونشر أنظمة دفاعية ضد القذائف المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على التكنولوجيات العسكرية المتطورة القادرة على الانتشار في الفضاء الخارجي. فهذه قد تطلق العنان لسباق تسلح مع ما يعقب ذلك من تطوير لأنظمة القذائف، فضلاً عن الزيادة في أعداد الأسلحة النووية.

وبينما لا تشكل الشفافية وتدابير بناء الثقة بديلاً من تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فإنها يمكن أن تسهل تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وأنشطة التحقق. ويمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تضطلع أيضاً بدور مهم في صياغة واعتماد وتنفيذ معاهدة جديدة تحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وتحظر أيضاً استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية.

وقررت كوبا، كما في السنوات الماضية، المشاركة في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بالفضاء الخارجي، اللذين عرضا على اللجنة الأولى. ومشروعا القرارين هذان معنونان "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي" (A/C.1/63/L.44) "ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/63/L.4). وإننا نؤمن بأن هذين النصين يمثلان مساهمة مهمة في جهود منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

أصبحت عناصر مهمة في حظر أسلحة الدمار الشامل وبعض الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي.

لقد أصبح منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي هدفاً عالمياً منذ وقت طويل. وللأسف، فإن المعاهدات والاتفاقات القائمة لم تقض على مخاطر عسكرة الفضاء، ومن الواضح أنها عاجزة عن منع وضع الأسلحة في تلك البيئة.

وكوبا تدعم الجهود المبذولة في إطار الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح، وبالأخص التفاوض في إطار المؤتمر على صك دولي قانوني يمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولبلوغ تلك الغاية، فإننا ندعم الإنشاء الفوري للجنة مخصصة للشروع في ذلك التفاوض.

قدمت حكومتا الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية في مؤتمر نزع السلاح هذا العام رسمياً مبادرة مشروع معاهدة تحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد حصلت المبادرة على دعم شتى البلدان، وهي ترمي لا إلى حظر تطوير الأسلحة الفضائية فحسب، بل أيضاً إلى حظر استخدام القوة ضد السواتل والأجسام الفضائية الأخرى. وكوبا تؤمن بأن الإجراءات المحددة من هذا القبيل تستحق دعم المجتمع الدولي.

يشكل استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي مصدر قلق آخر للمجتمع الدولي. فعلى الرغم من أن قلة من البلدان العالية التطور تنخرط حالياً في ذلك المجال، فإن وطأته قد تؤثر على الجميع في المستقبل. وتؤمن كوبا بأنه إلى أن يتسنى وضع إطار أمني محدد بوضوح ويتم التوصل إلى اتفاقات عملية أكثر في ذلك المضمار، ينبغي تقييد استخدام مصادر الطاقة النووية إلى أقصى حد ممكن. زيادة على ذلك، وفي حالات الاستخدام المحدود،

غير أن شبح تسليح الفضاء يلوح في الأفق منذ اليوم الذي دخل فيه البشر الفضاء. وآفاق الفضاء الواسعة ليست أكثر أمنا - أو على الأقل لا تبدو كذلك، لا سيما في السنوات الأخيرة، وهو ما أدركه عدد متزايد من المسؤولين والباحثين بعد أكثر من نصف قرن. ويعتبر عدد من البلدان أن الفضاء ذو أهمية استراتيجية وأنه ضروري لتحقيق التفوق الاستراتيجي والعسكري.

وبينما تواصل بلدان معينة تطوير برامج للدفاع الصاروخي، يتزايد احتمال دخول منظومات الدفاع العسكري الفضاء. والمؤسف أنه بينما يصبح خطر تسليح الفضاء حقيقيا بصورة مطردة، ما فتئ النظام القانوني المنظم لاستخدام الفضاء بلا تغيير منذ سبعينيات القرن الماضي، دون أن يواكب مجال استكشاف الفضاء الذي يتطور باستمرار والتقدم السريع المحرز في تكنولوجيا الفضاء.

ولا يوجد من ينكر أن النظام القانوني الدولي الحالي بشأن الفضاء يقوم بدور مهم في الحفاظ على أمن الفضاء. ومع ذلك فهو لا يمكنه منع نشر أسلحة في الفضاء باستثناء أسلحة الدمار الشامل أو منع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أهداف فضائية. ومع تغير الحالة، لم يعد النظام الحالي يفي بالحاجة إلى الحفاظ على الهدوء في الفضاء لأجل طويل.

وتعتقد الصين أنه يجب علينا أن نسد الثغر في النظام القانوني الحالي للفضاء على الفور بالتفاوض على صك قانوني جديد لمنع تسليح الفضاء الخارجي ونشوب سباق للتسلح فيه، وذلك لكي نمنع وجود حلقة مفرغة من التسليح ونزع السلاح والانتشار المضاد. وتوصل المجتمع الدولي بالفعل إلى تفاهم مشترك بهذا الخصوص. وتتخذ الجمعية العامة منذ ما يزيد على عقدين قرارات بأغلبية الأصوات تحظر تسليح

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استمعت الصين بعناية إلى البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون، وخاصة البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة. إلا أن الصين لا يسعها أن تقبل بالمزاعم والافتحاشات الجارحة التي ساقها الولايات المتحدة ضد التجارب الفضائية التي أجرتها الصين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

لقد سبق لوزارة الخارجية الصينية أن قدمت شرحا مفصلا حول تلك التجارب. ولن أسهب في هذه المسألة، خاصة في ضوء السياق الحالي. إلا أنني أود أن أشدد على أن التجارب الفضائية الصينية لم تكن موجهة ضد أي بلد بعينه ولم تهدد أي بلد ولم تنتهك قواعد وأحكام القانون الدولي.

نحسب الصين، قبل فترة غير بعيدة، في استكمال المهمة الفضائية المأهولة شنتشو ٧. ويمثل ذلك التدريب العلمي والبحثي إنجازا آخر في رحلة الصين لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في مسعى لبلوغ ذرى جديدة في العلم والتكنولوجيا. وكان ذلك إسهاما مهما في استخدام الجنس البشري السلمي للفضاء الخارجي. وجعلنا الاختبار ندرك مرة أخرى أن المسافة بين الفضاء والجنس البشري آخذة في التناقص. وأصبحت البحار والسماء والفضاء، شأنها في ذلك شأن الأرض، جزءا أساسيا من الحياة البشرية.

وفي ظل التطور السريع لتكنولوجيا الفضاء، تُستخدم المنظومات الفضائية على نطاق واسع في مجالات الاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد والإنذار المبكر من الكوارث وفي الأرصاد الجوية، وذلك إلى جانب أمور أخرى. ويتزايد اعتماد الجنس البشري على الفضاء الخارجي مع مرور كل يوم. ومن الإنصاف القول إن استخدام الفضاء الخارجي مرتبط ارتباطا وثيقا برفاه جميع الشعوب.

ليست ملزمة قانونا وبالتالي لا يمكن أن تكون بديلا عن صك قانوني دولي جديد بشأن الفضاء. علاوة على ذلك، سيعزز التفاوض حول إبرام صك قانوني جديد بشأن الفضاء الثقة المتبادلة بين البلدان ويساعد بالتالي في تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. ومن ثم، فإن تدابير من هذا القبيل في الفضاء الخارجي لن تكون ذات جدوى إلا في إطار صك قانوني.

وبينما يمضي الجنس البشري قدما على طريق استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، تصبح مهمة منع تسليح الفضاء الخارجي والحفاظ على أمن الفضاء ملحة بشكل متزايد. والصين مستعدة للانضمام إلى جميع الأطراف المعنية لتحسين النظام القانوني الدولي للفضاء بغية الحفاظ على الفضاء خاليا من جميع الأسلحة لأجل رفاه البشرية جمعاء.

السيد إم هان - تايك (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): تطورت تكنولوجيا الفضاء بصورة مطردة منذ توقيع معاهدة الفضاء الخارجي قبل ٥٠ عاما. وأصبحت حياتنا اليومية تعتمد بصورة متزايدة على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. إن لجميع الدول، المرتادة للفضاء وغير المرتادة له على السواء، مصلحة مشتركة في كفالة أن يكون الفضاء مشتركا بين البشرية بأسرها، وينبغي أن تتحمل دوما المسؤولية عن بلوغ ذلك الهدف.

يشعر الكثيرون في الوسط الأكاديمي والإعلامي بالقلق إزاء احتمال عسكرة الفضاء الخارجي. وستكون الخسارة عالمية بحق في حالة استهداف نظم الأقمار الصناعية أثناء حرب مستقبلية. وستتضخم الآثار المدمرة بالنظر إلى طبيعة الاستخدام المزيج لتكنولوجيات الفضاء مثل تلك المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل. ومما يدعو إلى القلق

الفضاء الخارجي وتدعو إلى التفاوض بشأن صك قانوني دولي لمنع نشوب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤيد الصين على الدوام إبرام صك قانوني دولي يمنع نشوب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي من خلال التفاوض في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وتبذل الصين وروسيا وبلدان أخرى جهودا كثيرة بهذا الخصوص منذ سنوات. ففي شباط/فبراير، قدمت الصين وروسيا إلى المؤتمر بصورة مشتركة مشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. ومشروع المعاهدة مبني على وثيقة عمل قدمتها الصين وروسيا وبلدان أخرى إلى المؤتمر، وهو يلي شواغل الأطراف ذات الصلة. ولقد رحبت أغلبية أعضاء المؤتمر به. ويشكل مشروع المعاهدة أساسا يمكن للمجتمع الدولي أن يتفاوض، استنادا إليه، حول صك قانوني جديد بشأن الفضاء. ويمثل خطوة مهمة باتجاه تحسين النظام القانوني الفضائي.

وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن الصين وروسيا عقدتا في آب/أغسطس من هذا العام ندوة مواضيعية شكلت منبرا لنقاش تفصيلي. وانخرط المشاركون في مناقشات صريحة وعلمية حول الالتزامات الأساسية والتعريفات وآليات التحقق المتعلقة بمشروع المعاهدة. وقُدِّم الكثير من المقترحات والأفكار البناءة، وهو ما أسهم بدرجة كبيرة في زيادة تحسين مشروع المعاهدة.

تلاحظ الصين أن ثمة مقترحات تقدم بها عددا من البلدان والمناطق والمؤسسات الأكاديمية في ما يتعلق بصياغة تدابير للشفافية وبناء الثقة في الفضاء. ومن شأن هذه التدابير الحفاظ على أمن الفضاء. والصين منفتحة دائما للمشاركة في المناقشات ذات الصلة التي يجريها المجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أيضا أن تدابير الشفافية وبناء الثقة

أي عرقلة أو تعطيل للنظم الفضائية على الأرض يمكن أن تلحق أضرارا بالغة بالحياة اليومية للناس الأبرياء في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يذكر زملاءنا هنا بأهمية توفير الحماية المادية للمراكز الأرضية ومراكز المراقبة بغية استدامة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وما انفكت جمهورية كوريا تتابع بفعالية أنشطة استخدام الفضاء في الأغراض السلمية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنجزت الأنسة يي سو - يون، بنجاح مهمتها بإجراء ١٨ تجربة علمية فضائية خلال إقامتها في المحطة الفضائية الدولية لمدة ١٠ أيام. وفي إطار تلك العملية، عملت حكومة جمهورية كوريا على نحو وثيق مع الوكالة الفضائية للاتحاد الروسي. ويشكل ذلك الإنجاز، الذي عزز دعم الشعب الكوري بأسره للأنشطة الفضائية، نقطة تحول في سعي كوريا لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وفي الختام، أود أن أجدد الإعراب عن الالتزام التام لحكومة بلدي بالجهود الجماعية للمجتمع الدولي وبمواصلة التعاون معه بشأن برنامج لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

السيدة ويجاوردان (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): يولي وفد سري لانكا أهمية كبرى للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وقد دأبت سري لانكا، إلى جانب وفد مصر، لسنوات عديدة على عرض مشروع قرار اللجنة الأولى بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، الذي يدعو إلى استئناف المفاوضات المتوقفة بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن. وفي العام الماضي، اتخذ القرار - القرار 20/62 -

أن الحواجز الاصطناعية بين الأنشطة المدنية والعسكرية تتآكل بالفعل.

في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدم الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية رسميا إلى المؤتمر مشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وتنظر جمهورية كوريا إلى مشروع المعاهدة باعتباره أساسا مجديا لإجراء مناقشات موضوعية في المؤتمر حول جدول أعمال منع نشوب سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وسيوفر مشروع المعاهدة أساسا يمكننا أن نستكشف، استنادا إليه، المفاهيم والخصائص المعقدة والمجردة المتصلة بالفضاء الخارجي. وسيسهّم ذلك في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل تعزيز أوجه استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لما فيه مصلحة جميع بني البشر.

وهناك حسنات وسيئات لاستخدام مؤتمر نزع السلاح محفلا لمناقشة سبل حماية أوجه استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويعتقد وفد بلدي أن المؤتمر يمكنه تناول تلك المسألة بالتعاون مع المحافل الدولية المعنية، مثل لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واللجنتين الأولى والرابعة التابعتين للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، الأمر الذي يعزز ما سيقدمه المؤتمر من دعم للحوار في ما بين تلك المحافل. وبتشاطر الخبرات والتجارب، ستمكن من إيجاد حل عملي لهذه المسألة.

ويود وفد بلدي أن يشدد على ضرورة تعزيز أمن النظم الفضائية على الأرض، لأن تشغيل جسم فضائي يرتبط ارتباطا وثيقا بمراكز المراقبة الأرضية. ويجب أن نكون متيقظين إزاء ضعف المراكز الأرضية ومراكز المراقبة، لأن

وبينما لهلل لأي نجاح يتحقق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، نشعر بالقلق أيضا إزاء مجموعة من التطورات. فتكنولوجيا الفضاء العسكرية تتطور بسرعة. وبدأت تبرز مفاهيم ونظريات عسكرية وحرية جديدة، مثل السيطرة على الفضاء واحتلال الفضاء، مما يؤدي إلى سباق للتسلح وما يعرف بالسباق نحو القاع. ويمكن لحدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أن يلحق أضرارا كارثية ببني البشر. والوعي مسبقا وعلى نحو مستنير بإمكانية حدوث ذلك ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على إبرام الصكوك الدولية المناسبة لتنظيم الجوانب الأمنية للفضاء الخارجي.

إن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يعودان بالنفع على بني البشر أجمعين. غير أن التهديدات التي تتعرض لها الموجودات الفضائية تزداد مع تزايد استخدامنا للفضاء الخارجي على نحو مطرد. فالأنشطة البشرية لا تخلف النفايات على الأرض فحسب، بل تلوث الفضاء أيضا. فالمسارات المدارية تمتلئ على نحو متزايد بالمركبات الفضائية المهجورة، وحطام الصواريخ المهملة، وخردة الفضاء الخارجي، ومخلفات المعدات. وتشكل نفايات الفضاء مصدر قلق بالغ للبلدان التي تتابع استكشاف الفضاء. فقد ازداد تراكم الأجسام في مدار الأرض على نحو مطرد في السنوات الأخيرة، وهو يهدد النظم الفضائية من خلال إمكانية وقوع اصطدامات. وبالتالي، حذر بعض العلماء من أنه ما لم نقم بضبط كمية النفايات في الفضاء، فإنها ستتضاعف في ظرف ١٠٠ عام. ويجب البدء الآن بتنفيذ خطط عمل عالمية قبل حصول فقدان لنظم فضائية حاسمة، والأهم من ذلك، قبل فقدان الأرواح البشرية بسبب تلك النفايات.

ومن المعروف أن عدد السواتل التي يتم إطلاقها في الفضاء الخارجي يزداد أكثر فأكثر، مثلما يتزايد استحداث التكنولوجيا الذكية، ويتزايد عدد الدول التي تقوم بأنشطة في الفضاء. والواقع أن العالم برمته أصبح يعتمد بصورة متزايدة

الذي شارك في تقديمه عدد غير مسبوق من البلدان، بأغلبية ١٧٨ صوتا مؤيدا.

ومن الثابت أن الفضاء الخارجي يجب أن يظل ملكا لبني البشر أجمعين، وأن يتم استكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية لما فيه المصلحة العامة لبني البشر. وبينما نقر بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به التقدم في تكنولوجيا الفضاء لدى التصدي للتحديات العالمية، يساورنا بالغ القلق إزاء التهديد المحتمل للتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج المتصلة بذلك. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لجميع الدول، لا سيما الدول التي تتوفر لديها قدرات كبيرة في مجال الفضاء، أن تسهم في تحقيق الهدف المتمثل في منع حدوث سابق للتسلح في الفضاء الخارجي، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتعزيز التعاون الدولي في ميدان استكشاف أوجه استخدامه للأغراض السلمية.

غير أننا نلاحظ بأسف، أن مؤتمر نزع السلاح، المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، لم يتوصل بعد إلى وضع برنامج عمل متوازن وشامل بشأن ذلك الموضوع الهام. وبالتالي، ناشد المؤتمر مجددا أن ينشئ لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، تكون لديها ولاية مناسبة لإجراء المفاوضات ذات الصلة بجميع جوانبها.

وفي غضون ذلك، أيدنا الاقتراح الروسي - الصيني بشأن مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وهو الاقتراح الذي تم التقدم به في مؤتمر نزع السلاح هذا العام بوصفه مبادرة إيجابية. وإذا تدخل الحضارة الإنسانية القرن الحادي والعشرين، فإن التقدم العلمي والتكنولوجي يتيح لنا فرصة غير مسبوقة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

في الفضاء. وعلاوة على ذلك، نرحب بالمناقشات غير الرسمية بشأن تلك المسألة التي عقدت هذا العام في المؤتمر، والتي أكدت مجدداً على ضرورة معالجة عيوب الآليات القائمة المتصلة بالفضاء الخارجي. وعلى وجه الخصوص، على المؤتمر ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن يواصل التعاون لضمان تكامل جهودهما ومن ثم تفادي الازدواجية.

وترحب كندا بالإسهامات التي قدمتها العديد من الوفود في المناقشات التي عقدت حتى الآن بشأن الطرائق المحتملة لعقد معاهدة عن طريق المفاوضات. وتشمل تلك الإسهامات مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية، وقدمت مشروع المعاهدة روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح. ومواصلة تلك المناقشات ستثبت أنها مفيدة في إيضاح مسائل قانونية وتقنية معينة. ومع أن من المؤكد أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فإن إحراز تقدم في المؤتمر في المناقشة بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي سيتوقف على قدرة الأعضاء على الاتفاق بشأن برنامج للعمل.

(تكلمت بالإنكليزية)

وإضافة إلى المؤتمر، ترحب كندا بالمبادرات العملية بشأن مجموعة من المسائل الفضائية التي تجري متابعتها في المنتديات المختلفة بغية زيادة الشفافية والإسهام في جهود بناء الثقة والمحافظة على الاستخدام المستدام للبيئة الفضائية. وفي ذلك الصدد، وعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل مدونات قواعد السلوك بوصفها آليات عملية للمساعدة في تحديد أفضل الممارسات وقواعد الطريق الأساسية للفضاء الخارجي. كما أن كندا تدعو جميع الدول إلى اعتماد واحترام المبادئ التوجيهية لتخفيف آثار الحطام التي وضعتها لجنة استخدام

على الأنشطة الفضائية التي تنطوي على أجسام معرضة للخطر. وكل ذلك يشدد على أهمية صون الفضاء الخارجي لاستخدامه في الأغراض السلمية. ولا بد من اتخاذ إجراء منسق للتخفيف من حدة التهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الخارجي. ويدافع البعض عن اتخاذ تدابير طوعية لبناء الثقة بينما يسعى البعض الآخر إلى تقديم اقتراحات أكثر طموحاً لحظر تسليح الفضاء من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف.

وبالنظر إلى جميع التطورات التقنية التي حدثت في العقود الأخيرة، من الهام الإقرار بعدم تطور الصكوك الدولية لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي بالوتيرة ذاتها. فالنظام القانوني الحالي المتعلق بالفضاء الخارجي لا يزيل خطر عسكرة الفضاء الخارجي، ولا يكفي لمنع نشر الأسلحة. وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بدور أساسي، مثلما فعل حتى الآن، لتحديد الإطار القانوني الدولي بغية تيسير استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وتشجيع التعاون الدولي لما فيه خير البشرية جمعاء.

السيدة فروست (كندا) (تكلمت بالفرنسية): تؤمن

كندا بإيماننا راسخاً بأن وصول المجتمع العالمي إلى الفضاء الخارجي واستخدامه على نحو متواصل في المستقبل يجب ألا يتعرض للخطر جراء الأنشطة البشرية اليوم. ويجب على جميع الدول أن تقبل بذلك كهدف مشترك لما فيه مصلحة الأجيال القادمة.

وتشيد كندا برؤساء دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، وغيرهم من الأعضاء، على جهودهم للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. ومع ذلك، نحن نشعر بخيبة الأمل لأن تلك الجهود لم تكن حاسمة. وما زال بلدنا مقتنعاً بأن مؤتمر نزع السلاح يشكل أكثر منتدى مناسباً للتفاوض بشأن عقد معاهدة ملزمة قانوناً لمنع حدوث سباق للتسلح

إنني آخذ الكلمة اليوم لأتولى بشكل رسمي عرض مشروع القرار المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.4. وهو مشروع قرار مماثل في جوهره لقرار الجمعية العامة ٢٠/٦٢ - الذي قدمته سري لانكا واتخذ العام الماضي في إطار نفس البند من جدول الأعمال - باستثناء الاستكمال التقني اللازم لمشروع القرار. وشاركت في تقديم مشروع القرار أربعون دولة حتى الآن، وهو ما زال مفتوحا لزيادة المشاركة في تقديمه ريثما يتم النظر فيه.

ونظرا لأن من مصلحة البشرية جمعاء أن يظل استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية على سبيل الحصر، فإن مشروع القرار هذا يتناول مسألة تتسم بأهمية خاصة. ويؤكد مشروع القرار على أهمية الامتثال الصارم للاتفاقات القائمة، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية، المتصلة بالفضاء الخارجي وللنظام القانوني المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. ويؤكد مشروع القرار مجددا على أنه ينبغي دراسة تدابير أخرى سعيا للتوصل إلى اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فعالة ويمكن التحقق منها بغرض منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك تسليح الفضاء الخارجي.

ومن خلال مشروع القرار هذا، فإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد المكلف بولاية أساسية للتفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف، مدعو مرة أخرى إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بالمسألة في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠٠٩. ومن شأن ذلك أن يمكن الفحص الدقيق، في سياق المفاوضات، لعدد من المبادرات الهامة التي قدمت في إطار المؤتمر، بما في ذلك مشروع المعاهدة الروسية - الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمالها أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية.

الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهي تشكل خطوة ذات مغزى كبير للمساعدة في ضمان الاستخدام المستدام للفضاء للجميع.

وإجمالا، نحن ما زلنا مقتنعين بضرورة وضع نهج واسع وشامل بشكل متزايد نحو أمن الفضاء ولا يشمل التصدي لتسليح الفضاء الخارجي فحسب، بل يشمل أيضا الأبعاد العسكرية والبيئية والتجارية والمدنية الواسعة. ويمكن لاتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق تفاهم مشترك لأمن الفضاء أن يعمل على إرساء أساس لنظام أكثر شمولا، ويمكن بناؤه في الأعوام المقبلة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح للاختلافات فيما بين مصالحنا الأمنية الوطنية أن تعميّننا عن مصلحتنا الجماعية المشتركة في المحافظة على الاستخدام المأمون والمستدام للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومع أن التقدم المحرز نحو عقد معاهدة قد يكون بطيئا، فإن هناك الكثير من العمل الذي يمكن أن نقوم به جميعا اليوم لبناء الثقة المتبادلة ومنع وقوع الحوادث الضارة. ومناقشاتنا هنا في اللجنة الأولى وفي المنتديات الأخرى، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تتطلب الصبر المستمر، ولكن كندا يحدوها الأمل في أن تقرّنا المناقشات من التصدي لتحدياتنا الجماعية المتصلة بالفضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.4.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن هذه هي الجلسة الأولى التي تعقد هذا الأسبوع، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بقوة بالقيادة التي توجهون بها أعمالنا. وآمل أن نستفيد أكبر فائدة ممكنة من هذه القيادة.

وحينئذ، أعتقد أنه لن يحاول أي شخص أن يعوق مشروع القرار بمشاكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

إنني أرى أنه، عندما نناقش عقد معاهدة بشأن الأسلحة ومنع الانتشار، ليس صحيحا اتخاذ الموقف المتمثل في أن تلك المعاهدات يلزم أن تكون محايدة وغير مثقلة بمسألة التزامات نزع السلاح. وعلى العكس، فإن المعاهدات مثقلة بالالتزامات، وحسب علمي، أن الولايات المتحدة تحديدا هي التي تعتزم أن تقدم مشروع قرار بشأن الامتثال إلى اللجنة في الدورة الحالية. وفي الواقع، ذلك يبرز حقيقة أنه لا بد من تنفيذ تلك الالتزامات. وبالتالي، سنظل منفتحين للمناقشات مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان بشأن المسائل المتصلة بأعمال اللجنة الأولى أو مؤتمر نزع السلاح.

وفي المناخ الحالي، لا ندرى إن كان لائقا من الناحية السياسية أن نشير إلى بيان أدلى به رئيس للولايات المتحدة ينتمي للحزب الديمقراطي. ومع ذلك، أؤيد الفكرة التي أعربت عنها ممثلة الولايات المتحدة عندما أشارت، في بيانها، إلى اقتباس مما قاله في عام ١٩٦٢ الرئيس جون ف. كينيدي:

”إننا نبحر في هذا العصر الجديد لأنه توجد معرفة جديدة يتعين الحصول عليها، وحقوق جديدة يتعين كسبها، ولا بد من كسبها واستخدامها لإحراز تقدم لجميع الشعوب.“

ولهذا السبب تحديدا تود روسيا أن تعمل مع الدول الأخرى بحيث تتمكن من ضمان تمتع الفضاء بالسلام وألا نفكر في كيفية استخدام الفضاء من أجل أن يدمر كل واحد منا الآخر.

إننا نتطلع إلى أن نشهد تمتع مشروع القرار هذا بأوسع مستوى للتأييد هذا العام وندعو الدول التي صوتت معارضة أو امتنعت عن التصويت على قرار العام الماضي أن تعيد النظر في مواقفها وإلى أن تنضم إلى الأغلبية الساحقة لأعضاء اللجنة الأولى في تأييد مشروع القرار، نظرا لأهمية هذه المسألة لسلام البشرية وأمنها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا للمتكلم الأخير بشأن موضوع ”الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، الذي يود أن يتكلم ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا للنظام الداخلي، تقتصر البيانات في ممارسة حق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أدلي بعدة تعليقات فيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالصياغة المشتركة المحتملة مع الولايات المتحدة لمشروع قرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة، في بيانها، إن الصين وروسيا ”رفضتا الموافقة على قرار محايد [بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة]، ولا تعوقه صلات بعوائق وقيود تحديد الأسلحة الفضائية“. وبصراحة، نحن لم نبدأ جهودنا في هذا المجال هذا العام؛ فقد حاولنا الاضطلاع بذلك العمل العام الماضي. وتتمثل المشكلة، في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى على السواء، في أننا نتناول مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وإذا كانت هناك حاجة إلى إعداد مشروع قرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في إطار الهيئات الأخرى، وخاصة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا، يمكننا القيام بذلك العمل.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى مر السنين، فقد اعترف بأن تنفيذ ضوابط نقل الأسلحة لا يمكن أن يتحقق إلا بتعاون دولي، وأن ذلك التعاون يتطلب لغة مشتركة لكي يكون فعالاً. ويوفر هذه اللغة المشتركة صك دولي وحيد، عالمي النطاق، يترجم حقوق الدول وواجباتها إلى معايير دولية، وفقاً للقانون الدولي السائد.

تلك كانت الروح التي استلهمها واضعو القرار ٨٩/٦١، ليقدّموا المبادرة المعنونة "نحو معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها"، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦. والتوقعات التي نتجت عن ذلك القرار تجلت لا في الأغلبية الساحقة التي دعمته فحسب - ١٥٣ صوتاً لصالحه - ولكن أيضاً في العدد القياسي للاستجابات الوطنية، ١٠٠ تقريباً، التي أرسلت إلى الأمين العام امتثالاً للفقرة ١.

لقد كان القرار ٨٩/٦١ بداية لعملية مرحلية لتحليل المسألة، دون محاولة فرض عملية تفاوضية، حتى أصبح هناك فهم واضح لأهداف صك دولي وملزم قانوناً، وبدون بناء التوافق في الآراء اللازم للتقدم على صعيد هذا التدبير غير المسبوق في إطار الأمم المتحدة.

لهذا السبب، كانت الخطوة الأولى المنطقية للمبادرة التي أطلقها القرار ٨٩/٦١ هي إنشاء فريق الخبراء الحكوميين الذي تشرفت برئاسته. ومهمة الفريق لم تكن التفاوض على معاهدة أو وضع مشروع لها، بل على العكس، كانت مهمته بحث الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية لصك شامل وملزم قانوناً، يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

لقد تألف الفريق من ٢٨ مندوباً من مجموعة متنوعة من البلدان والمناطق. وكان هذا العدد كبيراً، ولكنه مكننا من إجراء تبادل آراء مرن وأبرز الأهمية التي يعلقها الكثير

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بهذا نكون قد احتتمنا مناقشتنا حول المجموعة المتعلقة بجوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي.

ننتقل الآن إلى الموضوع التالي - أي الأسلحة التقليدية. نبدأ نظرنّا في هذه المسألة بتبادل آراء غير رسمي مع السيد روبرتو غارسيا موريتان، رئيس فريق الخبراء الحكوميين، لبحث الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية لصك شامل وملزم قانوناً، يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. يشرفني ويسرني أن أرحب به في اللجنة الأولى وأن أدعوّه للإدلاء ببيانه.

السيد موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ سروري لرؤيتكم تترأسون اللجنة الأولى. إن بلدكم، وهو أحد بلدان أمريكا اللاتينية، له مكانة عظيمة في ما يتعلق بالمسائل المعروضة علينا، وأنا أكن له الكثير من المحبة لأنه المكان الذي تعلمت في المشي.

أود أن أشكر إدارة شؤون نزع السلاح، وخاصة، السفير دوارتي، على مساهمتهم العظيمة في عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة للاتجار بالأسلحة، وأخص بالذكر مساهمة أمينة الفريق، السيدة بامبلا مابونغا.

كما يعلم الممثلون، في عام ٢٠٠٦، قررت مجموعة من البلدان من مناطق مختلفة أن تقدم مشروع قرار يجمع جهود المجتمع الدولي التي بذلت خلال العقود الأخيرة لتعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة. وقد سجلت الجهود الأولية في الوثيقة الختامية للدورة الطارئة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وفي الواقع، كانت هناك محاولات من هذا القبيل في وقت سابق خلال القرن العشرين. ونعلم أيضاً أن لدى عدد كبير جدا من البلدان ضوابط وطنية فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية.

الأمين العام (A/62/278) وإضافاته، عملاً بالفقرة ١ من القرار سالف الذكر.

إن البحث الذي أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كان أيضاً مفيداً جداً لأنه قدم تحليلاً لهذه الردود الوطنية. وجاء البحث وفقاً للخطوط الرئيسية التي تم تحديدها خلال جلسات الفريق. وتقدم بعض الدول الأعضاء بمقترحات محددة بشأن كيفية وضع صك دولي؛ وأعربت أخرى عن شكوكها في الحاجة إلى صك. ونتيجة لذلك، تمثلت مهمة الرئيس في محاولة تعزيز السياق الذي يمكن فيه دراسة القضايا المختلفة وتبادل الآراء، وذلك في ضوء شواغل الدول الأعضاء بشأن الدفاع الوطني والأمن، وبالطبع، التجارة.

وأخذ فريق الخبراء الحكوميين في الاعتبار أيضاً الاتفاقات الحالية الإقليمية وتلك التابعة للأمم المتحدة، وكذلك التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في ما يتعلق بسجل الأسلحة التقليدية.

وأود أن أتوقف هنا للنظر في أهمية تلك المناقشات حول سجل الأسلحة التقليدية بالنسبة لعمل فريق الخبراء الحكوميين. يعتبر ذلك الصك أحد المنطلقات وربما أهم خلفية لدى النظر في صياغة أي معاهدة لتجارة الأسلحة. ومن بين الصكوك الأخرى التي تعتبر مهمة لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة المبادئ التوجيهية لمؤتمر نزع السلاح المعتمدة في عام ١٩٩٦، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١.

وفي ضوء تلك الوثائق، عمل فريق الخبراء الحكوميين على تحديد جهود المجتمع الدولي على المستوى العالمي لتعزيز الشفافية في مجال نقل الأسلحة التقليدية. وترجع تلك الجهود إلى زمن عصبة الأمم.

من البلدان على هذه المسألة. واختيار الأمين العام للبلدان لم يوفر توازناً جغرافياً ملائماً فحسب، بل وأتاح أيضاً تضمين وجهات النظر المختلفة للأعضاء بشأن الموضوع. هذه نقطة مهمة جداً من وجهة نظر المقدمين، الذين كانوا حريصين على ضمان عملية شفافة وشاملة في إطار الأمم المتحدة.

وفي ضوء وجهات النظر المختلفة هذه، واجهت الرئاسة عدة تحديات، وهو ما اتضح في نمط التصويت الذي سجل في القرار خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. إلا أنه كان للجلسات الثلاث ديناميتها الخاصة، وقد أدت إلى بناء الثقة بالتدرج بين الخبراء. بعبارة أخرى، كانت تلك الجلسات مفيدة جداً وتطورت لتصبح تبادل آراء مفتوح وصادق عزز فهماً أفضل لا لشواغل بعض البلدان بشأن جدوى المبادرة فحسب، ولكن أيضاً للحجج المؤيدة الداعمة لها.

علاوة على ذلك، أود أن أشدد أن النتائج التي خلص إليها الفريق لم تكن ممكنة لولا مساهمة مختلف الخبراء، الذين يسروا، بطرق مختلفة للغاية، عمل الرئيس في البحث الموضوعي بشأن عناصر الولاية وفي متابعة التقرير الذي تم التوافق عليه. وفي هذا الصدد، كان التقرير النهائي لفريق الخبراء شديداً الإيجابية، نظراً لأنه كان الفرصة الأولى للأمم المتحدة لتتأمل في العناصر التي ينبغي أن يشملها صك دولي ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة، بموجب ولاية الجمعية العامة.

أود الآن أن أصف بإيجاز المسائل التي نوقشت خلال الجلسات الثلاث لفريق الخبراء. سأشدد على أهميتها ووجهات النظر المختلفة للمشاركين.

وبالنظر إلى صياغة القرار ٨٩/٦١ بعناية فائقة، كان من بين أهم العناصر التي نظر فيها الفريق الآراء الـ ١٠١ التي طرحتها الدول الأعضاء ومنظمتان إقليميتان في تقرير

التي يمكن اعتبارها الحد الأدنى من العناصر لتحديد نطاق أي صك محتمل.

وأشار كثير من الخبراء إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باعتبارها عنصراً رئيسياً. كما لفت آخرون إلى الحاجة إلى إدراج الذخائر والمتفجرات ومكونات الأسلحة والخدمات الدفاعية والتكنولوجية المرتبطة بتصنيع الأسلحة التقليدية. وسيكون وجود تعاريف واسعة، إلى جانب عملية استعراض دورية، أحد الخيارات التي يتعين النظر فيها بخصوص النطاق المستقبلي لأي صك محتمل.

وتذكر الفقرة ٢٢ من التقرير الأنشطة التي درست في سياق النطاق. وفي هذا السياق، أشار العديد من الخبراء إلى الحاجة إلى أخذ الاتجار غير المشروع وعمليات النقل غير المشروعة إلى الجهات الفاعلة خلاف الدول في الاعتبار. ولفت العديد من الخبراء، كما جاء في الفقرة ٢٨ من الاستنتاجات والتوصيات في التقرير، إلى مسألة تحويل مسار الأسلحة المنقولة بصورة قانونية في غياب تنفيذ المعايير الدولية الكافية، لأن هذا التحويل يمكن أن يؤدي إلى الاتجار غير المشروع.

ثالثاً، أثارت مسألة البارامترات لصك دولي محتمل ملزم قانوناً تبادلًا كثيفاً للمعلومات حول العناصر التي يتعين أخذها في الاعتبار عند الإذن بنقل أسلحة لمنع أي تبعات ثانوية سلبية. بما في ذلك مسألة التحويل إلى السوق غير المشروعة. وتباينت الآراء ونظر الفريق في إمكانية تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. في الوقت نفسه، تم التأكيد على أنه، لدى تنفيذ هذه المعايير، يتعين بذل جهود لضمان التطبيق الموضوعي وغير التمييزي لمعايير تحترم الحقوق والالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. بما في ذلك المادة ٥١، التي خصصها القرار ٨٩/٦١ بالذكر. كما عالجت هذه المناقشات جميع المسائل

وبينما كانت المحاولات السابقة لتعزيز الشفافية في تجارة الأسلحة مهمة جداً، اعتبر أيضاً أن من الضروري تحديد الخصائص والاتجاهات في تجارة الأسلحة الدولية الحالية، بما في ذلك آثار العولمة والتنوع في سلسلة الإنتاج. وبفضل إسهامات الخبراء، أُجري بحث محدد حول المسألة وهو وارد في الجزء ثالثاً من التقرير النهائي الذي قدمه فريق الخبراء الحكوميين إلى الأمين العام (A/63/334).

أود الآن أن أثير بعض تلك القضايا. بادئ ذي بدء، وفي ما يتعلق بمسألة جدوى إعداد معاهدة لتجارة الأسلحة، وهو ما تطرق إليه التقرير في الجزء رابعاً، سمعنا وجهات نظر وآراء مختلفة بشأن المفهوم العام لذلك المصطلح ولمعنى كلمتي "جدوى" و "فعالية". كما تطرقنا في مناقشتنا إلى المسائل السياسية والتقنية، التي تطلبت منا النظر في المسألة بارتباط وثيق جداً مع الجانبين الآخرين لولايتنا - مسألتنا النطاق والبارامترات الأولية.

لقد درسنا المسائل في البداية من منظور الخصائص التي يحتاجها أي صك دولي لكي يكون مجدياً، مثل التعاريف وآليات الشفافية والتعاون والمساعدة؛ ويتعين أن يكون غير تمييزي، ومتوازن وموضوعي ولا يتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة. وأعطيت هذه الخصائص كمجرد أمثلة، بالنظر إلى حقيقة أنه لم يتم اعتماد صك عالمي له هذه الخصائص على المستوى العالمي.

ثانياً، في ما يتعلق بالنطاق، كانت مناقشتنا مرتبطة ارتباطاً مباشراً جداً بالمناقشات سالفة الذكر حول الجدوى. وفي الواقع، تقرر الفقرة ٢١ من التقرير بأن: "ولا يتضمن أي من الصكوك الحالية قائمة يمكن أن تشمل مجموعة الخيارات التي بحثت في الورقات التي قدمتها الدول الأعضاء" بشأن المسألة. وفي هذا السياق، كان سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، مرة أخرى، الأداة المرجعية المختارة بفئاته السبع

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد غارثيا موريتان على بيانه وعمله الممتاز. وأعتقد أن جميع الوفود تشاركني في شكره على عمله الجوهري والشامل. وكونه قد اتخذ أولى خطواته في بلدي يجعلني فخورا جدا.

سواصل الآن مناقشتنا في صيغة غير رسمية.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو عرض مشاريع قرارات بشأن الأسلحة التقليدية.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ليختنشتاين؛ فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، فضلا عن تراكمها وانتشارها بدون أي ضوابط، أمور لا تزال تشكل اليوم المخاطر الرئيسية على أمن الغالبية الساحقة لسكان كوكبنا.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بالقضاء على تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقد اعتمد استراتيجية محددة لذلك الجهد، فضلا عن مدونة سلوك بشأن صادرات الأسلحة، واتخذ إجراء مشتركا لمكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة وانتشارها على نحو يزعزع الاستقرار، وموقفا مشتركا يلزم الدول الأعضاء بالبدء بسن قوانين وطنية تروم فرض مراقبة

ذات الصلة بالبرامترات التشغيلية التي يجب أن تتضمنها أي معاهدة لتجارة الأسلحة لضمان تنفيذها بالكامل، بما في ذلك آليات الشفافية والتعاون والمساعدة التي ستكون ضرورية لكفالة فعالية أي معاهدة.

وكما ذكرت في السابق، كان فريق الخبراء الحكوميين الذي تشرفت برئاسته الفرصة الأولى للأمم المتحدة لتحليل إمكانية إعداد صك بشأن تجارة الأسلحة التقليدية.

لقد ظل المجتمع الدولي طوال عقود يعمل جاهدا لتحسين النظم المتعلقة بالأسلحة التقليدية لتفادي الآثار المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن تحدثها هذه الأسلحة على السلام والأمن الدولي. ويقول فريق الخبراء الحكوميين في الفقرة ٢٩ من تقريره إنه،

”لبدء في تحسين الوضع القائم، أقر الفريق بأنه سينبغي لجميع الدول ضمان أن تكون نظمها الوطنية وضوابطها الداخلية على أعلى المستويات الممكنة“.

ولكن من المسلم به أن التنفيذ الفعال لضوابط النقل لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التعاون الدولي. وليكون هذا التعاون الدولي فعالا، يتطلب لغة مشتركة. وتلك اللغة المشتركة هي التي ستُضمّن في الصك الدولي الذي يمكن إبرامه بشأن الموضوع.

ولا شك في أن القرار ٨٩/٦١ وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين كانا أحد أهم المسائل المعروضة على هذه اللجنة الأولى في السنوات الأخيرة. ويتعين على اللجنة الآن النظر في التدابير التي ينبغي أن تتخذها، بالنظر إلى العمل الذي أنجز، ثم تقرر إلى أي مدى تكون توصيات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين مقبولة.

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعتمدت دوله الأعضاء إجراء مشتركاً لدعم الصك، إذ خصصت له ٣٠٠ ٠٠٠ يورو.

وقد أصبحت الدول على وعي بمشكلة السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبدأت لأول مرة بالتصدي لها على الصعيد العالمي من خلال برنامج عمل الأمم المتحدة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الأحكام المحددة للبرنامج ينبغي تنفيذها على نحو أكثر فعالية.

وعقد فريق الخبراء الحكوميين اجتماعاً عام ٢٠٠٧، وأصدر تقريراً شاملاً. ويدعو التقرير إلى تكثيف التعاون الدولي، ويقترح سبلاً لتعزيزه. كما اتفق الفريق - وهذا لم يكن أقل إنجازاته - على وضع تعريف مقبول بشكل متبادل للمجالات التي تشملها السمسرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحتاج الآن إلى الانتقال إلى تنفيذ جميع التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

ولا تزال مكافحة الاتجار غير المشروع بالذخائر مهمة ملحة أخرى ولا يمكن عزلها عن حملة مكافحة الأسلحة. فمخزونات الأسلحة غير المضبوطة تسهم في مخاطر الاتجار والانتشار، وتساعد على استمرار الصراعات وتأجيجها. كما أنها تشكل تهديداً للأمن والصحة والبيئة.

إن أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بفائض مخزونات الذخيرة التقليدية، الذي ابتدرت إنشائه دولتان عضوان في الاتحاد الأوروبي، هما ألمانيا وفرنسا، أدى هذا العام إلى صياغة واعتماد تقرير موضوعي نود أن نشيد به هنا. وسيتم النظر في التقرير، الذي جرى تعميمه إلى الدول الأعضاء في الوثيقة A/63/182، في هذه الدورة للجمعية العامة، التي ستقرر بشأن مضمون مشروع قرار من المقرر أن يعتمد في هذه اللجنة. ونحن نرحب بالتقرير وبوصاياته، وسنبني عليه بغية إشراك المجتمع الدولي في هذا المجال.

فعالة على أنشطة السمسرة. وتتسم استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها بالشمولية، وتتضمن تقديم المساعدة التقنية والمالية لمجموعة واسعة النطاق من البرامج.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بضرورة تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من العنف المسلح. وفي ذلك السياق، نعرب مجدداً عن دعمنا لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. وينبغي تعبئة المزيد من الموارد لدعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لا سيما في البلدان النامية. غير أن تلك النية الحسنة وتلك الموارد لن تكون كافية لإحداث أثر ما لم تبدِ الإدارات الوطنية بشكل حازم الإرادة والعزم السياسيين للالتزام بالأهداف الواردة في برنامج العمل.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتبني الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل باعتماد تقرير موضوعي سيمكّن مضمونه فعلاً من تحسين هذا التنفيذ وتعزيزه. وفي ذلك الصدد، نشيد بالعمل الرائع الذي قام به السفير داليوس تشيكيوليس لدى ترؤسه الاجتماع. ونأسف لاضطرارنا إلى اعتماد التقرير عن طريق التصويت، بسبب مجرد وفد واحد. ونؤكد مجدداً على أن دورات الاستعراض، في رأينا، يجب أن تتواصل لتشمل المؤتمرات الاستعراضية والاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين لتقييم تنفيذ برنامج العمل واتخاذ إجراء على أساس توافق الآراء.

والاتحاد الأوروبي عازم على الاضطلاع بكامل دوره في الجهد المتعدد الأطراف لتيسير التنفيذ المناسب للصك الدولي بغية تمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بما.

اللجنة. واستنادا إلى العمل الذي أنجزته الجمعية العامة بالفعل، وقدم لنا إطاره بموجب بنود القرار ٨٩/٦١، يوصي التقرير بمتابعة العمل الذي بدأ في الأمم المتحدة.

وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن علينا أن نتابع جهودنا على الطريق الذي نسير فيه بالفعل نحو إنشاء صك ملزم قانونا تتعهد بموجبه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، بفحص الطلبات للموافقة على صادرات الأسلحة التقليدية التي يلزم أن تقدم رأيها الوطني بشأنها، مع الاستفادة الكاملة من سيادتها واستخدام عدد من المعايير. وتلك المعايير المحددة بصورة مشتركة ينبغي أن تهدف بصورة خاصة إلى منع عمليات النقل تلك من الإسهام في الأعمال التي تشكل انتهاكا للحقوق الأساسية التي يعترف بها ميثاق الأمم المتحدة، وتؤدي إلى تقويض الاستقرار الإقليمي للمنطقة المعنية، أو تعوق بلا جدال التنمية في البلدان المعنية. وبغية تحقيق تلك الغاية، يبدو لنا أن أكثر خطوة منطقية مقبلة في العملية هي أن يتم في إطار الأمم المتحدة تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية ومكلف بتحديد نطاق معايير ذلك الصك.

ولقد عملنا مع الدول الأخرى بشأن إدارة تدمير منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وتخزينها وأمنها، وسنواصل العمل بشكل فعال للغاية لمساعدة الدول غير القادرة على تأمين مخزونها وتدمير فوائضها من تلك الأسلحة على القيام بذلك. وبحث الاتحاد الأوروبي الدول الأخرى على الإسهام صوب إنجاز هذه المهمة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا تكثيف الجهود الرامية إلى منع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والحصول غير المأذون به على هذه المنظومات، وخاصة من خلال تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تتخذ كل عام بتوافق الآراء.

وما زال الاتحاد الأوروبي يشجع بقوة على إحراز تقدم في تعزيز ضوابط نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وهذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مدونة قواعد السلوك للاتحاد الأوروبي المتعلقة بصادرات الأسلحة، التي قدمت إسهاما كبيرا في بلوغ ذلك الهدف. كما يواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء أهمية كبيرة للجهود المبذولة في إطار ترتيب فاسينار.

وفي كل يوم، يلحق الضرر بالأشخاص في جميع أرجاء العالم من جراء عمليات النقل غير المسؤول للأسلحة. والتأثير السلبي لهذه الظاهرة على السلام والتعمير والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة يلحق الضرر بالبلدان النامية، وخاصة أفريقيا، في المقام الأول. ولذلك السبب يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا ثابتا صياغة صك شامل وملزم قانونا وينشئ معايير دولية مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الأمم المتحدة هي المنتدى المناسب الوحيد لإنشاء صك عالمي حقا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنداء القوي للغاية الذي أطلقته الدول والمجتمع المدني من أجل إنشاء معاهدة لتحسين تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. ومع اعتماد القرار ٨٩/٦١ بأغلبية ساحقة قبل عامين، أدت هذه الخطوة إلى تشكيل فريق للخبراء الحكوميين عقد اجتماعات طوال هذا العام. وفي نهاية مناقشات الفريق، نجح الفريق، باتفاق مشترك فيما بين جميع أعضائه، في أن يقدم للأمين العام وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رأيا بشأن هذه المسألة وكان رأيا مستنيرا ومدرسا وممثلا لجميع الحساسيات الحاضرة.

وسينظر في التقرير (A/63/334) خلال هذه الدورة للجمعية العامة، التي ستقرر بشأن المتابعة المناسبة التي يتعين أن تعطى للتقرير عن طريق قرار سستخذه في إطار هذه

الأوروبي أنه ينبغي إيلاء تركيز خاص لترع الألغام ولمساعدة الضحايا. وتشكل إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماج الناجين مهام بالغة الأهمية ولا بد من إدراجها في سياق أوسع.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً للغاية بالمحافظة على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي تشكل عنصراً رئيسياً للقانون الإنساني الدولي. وقرر الاتحاد تقديم دعم فعال لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية من خلال عمل مشترك بمبلغ يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ يورو وأطلقه الاتحاد هنا في العام الماضي على هامش جلسات اللجنة الأولى.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق من الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية. وهو يرى أن الأمر الأساسي هو قطع التزامات قوية في هذا المجال ويكون من المرجح أن تتركز نتائج ملموسة على أرض الواقع بالنسبة لضحايا هذه الأسلحة، وأن تؤثر تأثيراً إنسانياً حقيقياً. وشاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إما بوصفها أصحاب مصلحة أو مراقبين، في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في دبلن في أيار/مايو الماضي، واعتمد فيه نص اتفاقية طموحة ستكون مفتوحة للتوقيع عليها في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه المبادرة والمناقشات التي أجريت بالتوازي مع اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة كانت مثرية بشكل متبادل ومتآزرة، وأن نتائج مؤتمر دبلن تمثل إشارة قوية ينبغي أن تشجع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة على متابعة جهودها مع الالتزام الثابت بالإبرام الناجح لصك موثوق به وملزم قانوناً في جنيف. وعلى أي حال، يشدد الاتحاد الأوروبي على أن الصك المقبل سيتعين أن يكون متطابقاً مع نص الوثيقة

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ويتم إحراز تقدم كبير في تطهير المناطق المزروعة بالألغام ومساعدة الضحايا، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بتنفيذ خطة عمل نيروبي التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الأول الذي عقد في عام ٢٠٠٤. واعتمد مؤتمر نيروبي الخطة الطموحة، التي ستظل خريطة طريقنا حتى العام المقبل. ونأمل أن يمكننا المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في العام المقبل من منح زخم جديد للجهود المطلوب بذلها لبلوغ الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الألغام المضادة للأفراد وأي ضحايا إضافيين. وكان اجتماع الدول الأعضاء الذي عقد العام الماضي في الأردن خطوة هامة في هذا الصدد. ونحن نشكر المملكة الأردنية على النشاط والموارد التي قدمتها في استضافة ذلك الاجتماع.

وما زال تعزيز عالمية اتفاقية أوتاوا يشكل أولوية. وقبل عشر سنوات، كان أكثر من ١٥ بلداً تقوم بإنتاج الألغام المضادة للأفراد وبيعها. وتم بذل جهد رئيسي منذ ذلك الوقت لحظر إنتاج تلك الأسلحة والاتجار بها. وانضم إلى الاتفاقية الآن ٨٠ في المائة من الدول تقريباً، ولكن عدة بلدان هامة ما زالت خارج الاتفاقية. وناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد يقدمون مساعدة مالية وتقنية كبيرة لإجراءات مكافحة الألغام على نطاق العام. وخلال الأعوام الـ ١٠ الماضية، بلغ إجمالي هذا الدعم المالي ١,٥ بلايين يورو. وناشد الدول الأخرى القادرة على تقديم المزيد من المساعدة المستمرة للبلدان المتضررة من الألغام أن تفعل ذلك. ويعتقد الاتحاد

المشترك الذي قُدم للأمين العام، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد تمديد سجل الأسلحة التقليدية في عام ٢٠٠٩ بإدراج فئة منفصلة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتشكل الشفافية في مجال النفقات العسكرية عنصرا رئيسيا للثقة فيما بين الدول ولمنع نشوب الصراعات. يرحب الاتحاد الأوروبي بأنه، من خلال تنفيذ القرار ٤٤/٦٠، ازدادت المشاركة في الآلية الوطنية للإبلاغ عن الإنفاق العسكري بانتظام منذ وضعها عام ١٩٨١. إلا أن الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي منذ ١٩٩٩ تؤكد على الحاجة إلى آلية فعالة، ولذلك السبب يرحب الاتحاد بمقرر السنة الماضية، القاضي بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة وتنفيذ وتطوير صك معياري لحساب الإنفاق العسكري، ويدعم ذلك المقرر. ويكرس الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا للتحضيرات المتعلقة بعمل الفريق، الذي سيبدأ عام ٢٠١٠. ونحث الدول التي لم تقدم تقريرها على القيام بذلك.

السيد غومبارايس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه (السوق): الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي، البرازيل.

تعتقد الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق بأن تدابير بناء الثقة أداة مهمة للتوصل إلى سلام وأمن عالميين كعنصر مكمل للجهود الهادفة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. إذ يساعد تنفيذ هذه التدابير وتعزيزها على التخفيف من الشكوك ومنع الصراعات، ويشكل آلية فعالة لرعاية تكامل سياسي واقتصادي وثقافي أكبر عبر شفافية وتعاون أوسع في مجالات الدفاع والأمن.

التي اعتمدت في دبلن بأغلبية ثلثي الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، حتى لو اختلف السكان فيما يتعلق بالدول الأطراف فيهما، ومجال تطبيقهما وإجراءات تنفيذهما.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتسنى التوصل بنهاية عام ٢٠٠٨ إلى اتفاق بشأن هذه المسألة بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة لعام ١٩٨٠ وبالتالي الوفاء الكامل بولاية التفاوض التي تمت الموافقة عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وسيوجه نجاح هذا التفاوض في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، التي تجمع معظم الدول المنتجة والمستخدم للذخائر العنقودية في جميع أرجاء العالم، رسالة قوية برغبة الدول الأعضاء، وخاصة البلدان التي لديها مخزونات كبيرة من تلك الأسلحة، في تعزيز دور اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة بوصفها الصك المفضل للتصدي للمسائل الشاملة لترع السلاح والقانون الإنساني الدولي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن نتائج دورات العمل الأربع لفريق الخبراء الحكوميين التي عقدت في جنيف في عام ٢٠٠٨ تدعو إلى التشجيع. وربما يعمل المجال المقترح ونطاق عمليات الحظر والقيود التي يفرضها أي صك مقبل بوصفها نقطة انطلاق لمفاوضات تشرين الثاني/نوفمبر. وما يدعو إلى التشجيع أيضا أن عدد البلدان التي لديها حتى الآن تحفظات جديدة على مبدأ عمليات الحظر ذاته أجرت تقييما أوليا للنص وبطريقة إيجابية.

وتشكل الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية عنصرا رئيسيا لمكافحة الانتشار غير الخاضع للمراقبة لتلك الأسلحة ولتعزيز جو للثقة والأمن. ونشير إلى الإسهام المفيد للغاية الذي قدمته في هذا الصدد توصيات فريق الخبراء الحكوميين بشأن استمرار تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره. وعلى النحو الذي تم الإعراب عنه في الرد

ونعتقد أن هذا الصك يدرس مسائل مهمة ويشدد على التوصيات التي، إن نفذت، سستتيح إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل.

ونود أن نذكر، في هذا الصدد، ببعض وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق في ورقة العمل المقدمة خلال الاجتماع الثالث الذي يُعقد كل سنتين، بنية رعاية الالتزامات وتشجيع العمل بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية بالنسبة لهذه المسألة. ونعتقد أن وضع واعتماد هذه الالتزامات والأعمال خطوات مهمة نحو التنفيذ الفعال لبرنامج العمل.

وتشمل مثل هذه الالتزامات تضمين الذخائر والمتفجرات تحت بند "جميع جوانبه" المشار إليه في برنامج العمل بطريقة تتيح نهجا شاملا - وهذه إحدى التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للبرنامج؛ وإنشاء صكوك ملزمة قانونا حول وسم الوساطة غير المشروعة وتعقبها؛ وإنشاء أنظمة تحقق فعالة لها شهادات للمستخدم النهائي وتطوير إطار دولي لإثبات أصالتها وتوحيدها وتسويتها ووضع معايير لها؛ وأخيرا، تعزيز التعاون والمساعدة الدولية وبناء الثقة الوطنية بوصفها مسائل شاملة لعدة قطاعات من برنامج العمل.

ونرى أننا لن نستطيع، معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها إلا من خلال المشاركة الفعالة للدول. ونكرر تأكيد التزامنا بمواصلة العمل لتحقيق هذا الهدف.

تعتقد الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق أن معاهدة أوتاوا دليل فعال عما يمكن تحقيقه عندما تكون هناك إرادة سياسية واضحة لمعالجة تحد كبير في وجه البشرية، ونحن نؤيد عالميتها. وفي هذا الصدد، نرحب بانضمام بالاو في نهاية السنة الماضية لتصبح دولة طرفا في المعاهدة،

إن منطقنا رائدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة، وهي قد شهدت منافعتها من حيث تعزيز السلام والديمقراطية من خلال تزايد الشفافية والحوار بين البلدان في نصف الكرة الذي يضمنا. وقد أصبحت تدابير بناء الثقة ضرورية وعنصرا لا يمكن استبداله من شبكة من اتفاقات التعاون الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية، التي تطورت تاريخيا كعناصر مكملة للمؤسسات الأمنية. وفي الوقت نفسه، فإننا نعترف بضرورة وضع وتنفيذ تدابير جديدة لبناء الثقة لتناول الطبيعة والنطاق المتعددي الأبعاد للأمن، وبذا فقد وافقنا على وضع تدابير غير عسكرية لتكامل الأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها محافل أخرى بهدف تحسين الثقة بين الدول.

في ضوء هذا التفاهم، ظللنا منذ الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، تدعم بفعالية المشروع الذي تروج له الأرجنتين، المتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ولذا فإننا ندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار الذي سيُعرض خلال هذه الجلسة، ونشجعها جميعا على المشاركة في لائحة البيانات الإلكترونية التي أنشئت بموجب هذه القرارات، والتي تسهل البحث المنتظم عن التحديثات في مجال التصميم العالمي والتنفيذ لتدابير بناء الثقة.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء في السوق والدول المنتسبة إليه. وقد تحدثنا عن هذه المسألة خلال مناسبات سابقة، مشددين على دعمنا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والإعراب عن الحاجة لإنشاء آلية متابعة له.

ونرحب بالموافقة على وثيقة موضوعية في ختام الاجتماع الثالث الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في نيويورك.

وفي هذا الصدد، نؤيد مواصلة النظر في التدابير المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية بطريقة متوازنة وعلنية وشفافة في إطار هذه المنظمة. كما نقر بأنه من الضروري، لتحسين الحالة الراهنة، أن تكفل جميع الدول مراعاة نظمها الوطنية وضوابطها الداخلية لأشد المعايير الممكنة وأن تقدم الدول المساعدة بهذا الصدد عند الطلب إن أمكنها ذلك.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز. تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً حق الدول السيادي في حيازة وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها لاحتياجاتها الأمنية وللدفاع عن النفس. ونعرب عن قلقنا إزاء الأساليب القسرية الأحادية الجانب ونؤكد ضرورة عدم فرض أي قيود لا داعي لها على نقل هذه الأسلحة. ونذكر الخلل الكبير في إنتاج وحيازة وتجارة الأسلحة التقليدية بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز، وندعو إلى خفض كبير في إنتاج وحيازة وتجارة الأسلحة التقليدية من جانب الدول الصناعية بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

لا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عميق إزاء نقل وتصنيع وتوزيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وتكديسها المسلّم به وانتشارها بلا ضوابط في كثير من مناطق العالم. ونذكر الحاجة إلى فرض رقابة على الملكية الخاصة للأسلحة الصغيرة واستمرار هذه الرقابة. وندعو جميع الدول، وبخاصة كبرى الدول المنتجة، إلى ضمان أن تقتصر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها حسب الأصول من قبل الحكومات وتنفيذ قيود قانونية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشجع جميع المبادرات من قبل الدول لتعبئة الموارد والخبرات

التي وقعت عليها ١٥٦ دولة حتى الآن. ونحث الدول التي لم تمثل بعد للصك، وخاصة تلك التي لا تزال تنتج وتكسب الألغام المضادة للأفراد، على أن تفعل ذلك.

وتكرر الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق تأكيد دعمها لجهود حظر استخدام الذخائر العنقودية، وبشكل خاص، لخفض الآثار التي تؤدي إلى إصابات بشرية عائدة لاستخدام هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، نشير إلى عقد مؤتمر دبلن الدبلوماسي المعني بالذخائر العنقودية في أيار/مايو ٢٠٠٨. كما نخطط علماً بالجهود التي اضطلع بها في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونأمل أن تتمتع العمليتان بدعم واسع ومشاركة عالمية.

لقد شهدنا في عام ٢٠٠٦ اتخاذ القرار ٨٩/٦١ بأغلبية كبيرة، وقد اعترف فيه المجتمع الدولي بأن غياب معايير دولية مشتركة فيما يتعلق باستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية يمثل عاملاً يساهم في الصراعات وتشريد الشعوب والجريمة والإرهاب، بما يقوض السلام والمصالحة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، هناك تأييد متزايد لعقد صك ملزم قانوناً يتم التفاوض بشأنه على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف، لإنشاء معايير دولية مشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية.

ومع احترامنا للفرضية القائلة إن أي إجراء تنظيمي لن يقوض الحق الأصيل للدول في الدفاع المشروع عن النفس المكرس في المادة ٥١ من الميثاق، أو حق جميع الدول في إنتاج واستيراد وتصدير ونقل وحيازة الأسلحة التقليدية لاحتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة والمشاركة في عمليات حفظ السلام، نخطط علماً بالتقرير التوافقي لفريق الخبراء الحكوميين المنشأ للنظر في المسألة.

وندعو جميع الدول القادرة إلى تقديم المساعدات المالية والتقنية والإنسانية الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإلى ضمان إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا والوصول الكامل للبلدان المتضررة إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام. وتدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الدول التي لم تصبح حتى الآن أطرافاً في الاتفاقية إلى التفكير في ذلك.

وتشجع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولها الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية وبرتوكولها الإضافي المتعلق بالمتخلفات المتفجرة للحرب. وندرك الأثر الإنساني الضار لاستخدام الذخائر العنقودية ونؤكد الموقف المبدي للحركة بشأن الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد أحطنا علماً باستمرار النظر في مسألة الذخائر العنقودية في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونحيط علماً كذلك بالمؤتمر الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية المعقود في دبلن من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

السيد ديجيا (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): بما أن

هذه هي المرة الأولى، سيدي، التي يأخذ وفد بلادي الكلمة خلال هذه الدورة، أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأنا واثق من أنكم ستبلون بلاء حسناً بصورة تدعو إلى الإعجاب في توجيه عمل اللجنة، وأؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بلادي.

ولتقديم المساعدة في تعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج العمل وتؤكد، في هذا السياق، أن المساعدة والتعاون الدوليين جانبان أساسيان لتنفيذه الكامل. ونعرب عن خيبة أملنا إزاء أن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لم يتمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية.

ونشير إلى الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، المعقود في نيويورك من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي نظر في تنفيذ البرنامج على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ونؤكد مجدداً الصلاحية الكاملة للبرنامج ونشجع الدول الأعضاء على تنسيق جهودها في إطار الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إعداد متابعة للبرنامج لضمان تنفيذه كاملاً.

وندعو إلى التنفيذ الكامل للصك الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وتواصل حركة عدم الانحياز شجب استخدام الألغام المضادة للأفراد، بما يخالف القانون الإنساني الدولي، في حالات الصراع بهدف تشويه وقتل وإرهاب المدنيين الأبرياء ومنعهم من الوصول إلى الأرض الزراعية والتسبب بمحاجة وإجبارهم على الفرار من ديارهم، مما يؤدي في النهاية إلى إخراج المدنيين ومنع عودتهم إلى مكان إقامتهم الأصلية.

التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. ونرحب بالتقرير الصادر عن ذلك الاجتماع وتأكيد مجدد على دور الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتقر الجماعة الكاريبية بأهمية المسؤولية الوطنية والعمل على المستويين الوطني والإقليمي في أي مجهود لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكرست الجماعة جهداً وموارد كبيرة باتجاه تعزيز الأمن الوطني والإقليمي من خلال عمليات مختلفة. والواقع أن رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية أصدروا في شباط/فبراير ٢٠٠٧ قراراً يعترف بأن الأمن هو الدعامه الرابعة للجماعة، وهم يسعون إلى توسيع نطاق حركة التكامل الإقليمي لتتجاوز المستوى الاقتصادي بحيث تتضمن تعزيزاً شاملاً للأمن الإقليمي. وحقيقة أن المشكلة أساساً مفروضة على منطقة البحر الكاريبي من الخارج، وأننا نعيش في عالم مترابط لا يعترف فيه الاتجار غير المشروع بأي حدود، تعني أن هناك حدوداً للتعاون الإقليمي.

ومن الحاسم اتخاذ إجراء على الصعيد الدولي، يكون محوره الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين. ومن واجب المجتمع الدولي المعنوي والأخلاقي، لا سيما تلك الدول التي تنخرط في الاتجار بالأسلحة، أن يضطلع بدور أكبر بكثير مما يقوم به الآن.

وينبغي للتعاون والمساعدة الدوليين أن يتسما باتساع الأفق، وأن يستندا إلى الاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق. ويجب ألا يُخضع تقديم التعاون والمساعدة الدوليين لأي شروط، وألا تُستخدم الصلة بين الاتجار غير المشروع وأثره على التنمية، بأي شكل من الأشكال، لفرض شروط للحصول على المساعدة.

يشرفني أن أشارك في المناقشة المواضيعية حول مسألة الأسلحة التقليدية نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وترى الجماعة الكاريبية أن النقاط التالية ذات أهمية بالغة للمنطقة في المناقشات الجارية في إطار بند جدول الأعمال.

في أي نقاش حول الأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالتأكيد حول نزع السلاح بصفة عامة تشدد الجماعة الكاريبية بشكل أساسي على أن بلدان الجماعة ليست منتجة للأسلحة ولا تستورد أسلحة على نطاق كبير أو تعيد تصديرها. غير أن المنطقة ما زالت تجد نفسها منكوبة بأفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ترجع في جوانب كثيرة لحد كبير إلى عوامل خارجية وإلى موقعها الجغرافي الفريد.

إن التحديات والتهديدات الخطيرة التي تشكلها الصلة الواضحة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المرتبطة به تتطلب عملاً متضافراً ونهجاً متعدد الأبعاد على جميع المستويات. وثمة ارتباط لا ينفصم بين قضايا مثل السمسرة، وإدارة المخزونات، والوسم والتعقب، والضوابط الملزمة لنقل الأسلحة، والذخائر والحيازة من قبل الجهات الفاعلة بخلاف الدول والمدنيين ويجب معالجة هذه القضايا جميعاً كجزء من نهج كلي لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة تماماً بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١، وشاركت بصورة نشطة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في الاجتماع الثالث من الاجتماعات

التزام منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمساعدة المنطقة في جهودها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

السيد ريننا إيدياكيس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي أول مرة أتكلم بصفتي الرئيس بالنيابة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى - التي تتألف من بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، والتي تويدها المكسيك - فلإنني أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ويشرف منطقتنا دون الإقليمية توليكم رئاسة أعمال هذه اللجنة المكرسة لترع السلاح والأمن الدولي. كما نثني على عمل أعضاء المكتب الآخرين.

يعتقد أعضاء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك أن الأمن كان ولا يزال عاملاً أساسياً لتنمية الشعوب والمجتمع الدولي. ونحن على وعي بأن مفهومي الأمن والتنمية لم يتم على الدوام تناوُلهما بصورة متوازنة أو إدراجهما في جدول أعمالنا، غير أنهما أساسيان لمستقبل البشرية. واليوم، نسعى للنظر فيهما من منظور واسع النطاق ومتعدد الأبعاد باتخاذ مبادرات مختلفة لإقامة علاقات تعاون وتنسيق في المجالات السياسية والقانونية والأمنية، من شأنها أن تيسر، وفقاً للقانون الدولي، اتخاذ إجراءات لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولا تكمن مصادر انعدام الأمن في مجرد التهديدات التقليدية فحسب، أو حتى في التحدي المعاصر المتمثل في الإرهاب، بل أيضاً في المخاطر الناجمة عن ازدياد الجريمة الذي يهدد مجتمعاتنا بصورة عشوائية على شكل الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وازدياد نشاط العصابات المسلحة

وتعتقد الجماعة الكاريبية أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز الشفافية في طريقة تسيير تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. فمن الأهمية بمكان أن يتصف كبار المشاركين في هذه التجارة بقدر أكبر من الشفافية والمسؤولية والمساءلة، وتؤيد الجماعة الكاريبية تماماً إبرام معاهدة قوية وملزمة قانوناً بشأن تجارة الأسلحة في هذا الصدد. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين والبدء بمفاوضات لإبرام معاهدة نهائية في آخر المطاف.

وما انفكت المنطقة تشدد دوماً إلى حد كبير على الصلة بين الاتجار غير المشروع وأثره على التنمية. كما تركز المنطقة بشدة على التنمية البشرية، ويشكل الاتجار غير المشروع أعباء ثقيلة على جهودنا لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. من جهة أخرى، يمكن للفقر وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن يؤديا إلى ازدياد الجريمة والمشاكل الأمنية، ومما يثبت هذا الأمر الدراسة التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن هذه المسائل في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. غير أنه يجب علينا التأكيد هنا أن الجماعة الكاريبية تعارض أي محاولة لاستخدام الأثر السلبي للاتجار غير المشروع على التنمية كشرط بأي شكل من الأشكال.

وأخيراً، شعرت الجماعة الكاريبية أن حالتنا قد طالها التهميش أحياناً وأن أصواتنا يتم تجاهلها، على الرغم من التهديد الخطير الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية على أمننا واستقرارنا وتنميتنا. ويشكل إغلاق المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس، الذي قدم خدمات لما مجموعه ٢٩ من الدول والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي، مثلاً رئيسياً على ذلك، وتدعو الجماعة الكاريبية إلى إعادة فتح المكتب على وجه الاستعجال، وهي خطوة ستظهر

ارتباطا وثيقا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز التعاون والمساعدة الدولية التقنية والمالية على أساس مسؤول وتكميلي وبدون شروط مسبقة. وهذه مسألة ذات أولوية بالنسبة لبلداننا، وذلك في ضوء الأعداد الكبيرة من القتلى بسبب هذه الأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية. لذلك، نؤكد مجددا دعمنا الكامل لتنفيذ برنامج العمل. ونرى أن الجهود المشتركة المستمرة ستكون ضرورية لمعالجة هذه المشكلة.

ويدرك أعضاء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك أن الاتجار بالأسلحة له أثر مدمر على مجتمعاتنا. وذلك هو السبب الذي يدفعنا للمشاركة في عمل اللجنة الأولى ويجعلنا مقتنعين بضرورة وضع صك ملزم قانونا لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية. ولذلك، نرحب أيضا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين لدراسة الحدود والنطاق والبارامترات الأولية فيما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانونا يضع معايير دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية (A/63/334)، ولا سيما التوصية بمواصلة النظر في التدابير المتعلقة بالاتجار الدولي بالأسلحة.

وفي هذا الصدد، يؤيد أعضاء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك تأييدا تاما مشروع القرار الذي نسقه وفد المملكة المتحدة نيابة عن مقدميه السبعة، الذي يقترح إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لمواصلة المناقشات بشأن المسألة في مواعيد متفرقة وبطريقة مفتوحة وشفافة، ليصل في نهاية المطاف إلى معاهدة ملزمة قانونا بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

نود أيضا تناول مسألة الذخائر العنقودية. وبوصفنا بلدانا لا تنتج هذه الأسلحة أو تستخدمها أو تخزنها، ولأننا ندرك الآثار الإنسانية الخطيرة لهذه الذخائر على السكان المدنيين، فإننا نرحب بنتائج العملية التي بدأت بإعلان أوسلو

الذي يوجه الاتجار غير القانوني بهذه الأسلحة، وظواهر أخرى مثل الكوارث الطبيعية، التي تهدد عواقيها دولنا أيضا. ففي أمريكا الوسطى، ووفقا لإحصائيات جمعيتها قوة الشرطة، فإن ٥٠ في المائة من جرائم القتل سببها حوادث إطلاق النار. ولذلك يساورنا قلق متزايد إزاء الاتجار غير القانوني بهذه الأسلحة.

وفي ما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نود أن نشير أولا وقبل كل شيء إلى برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإلى آليات متابعته. وفي هذا الصدد، رحب أعضاء منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بالاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وشاركوا فيه بفعالية، في تموز/يوليه من العام الماضي. وللتدليل على ما توليه منطقتنا دون الإقليمية من أهمية لهذه العملية وعلى التزامها بها، قدمنا وثيقة عمل أسهمت في النظر في جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال.

وشددت الوثيقة الختامية للاجتماع على أهمية وضع آليات لمتابعة برنامج العمل من شأنها أن تمكننا من تحديد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة والمضي قدما في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقرير.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا نغفل ذكر المسائل الهامة لمنطقتنا دون الإقليمية. وتشمل هذه المسائل إبرام صك ملزم قانونا بشأن السمسرة غير المشروعة، واعتماد معايير لتنظيم امتلاك المدنيين للأسلحة النارية كي لا ينتهي بها المطاف في السوق السوداء، واعتماد صك ملزم قانونا بشأن وصم وتعقب الأسلحة، والنظر في مسألة الذخائر، التي ترتبط

و ٠,٣١ في المائة في غواتيمالا و ٠,٢ في المائة في كوستاريكا. وبفضل جهود التعاون الدولي والموارد المتاحة في عام ١٩٩٠، بدأت السلفادور، من جانبها، برنامج إزالة الألغام الخاص بها. وبفضل برنامج إزالة الألغام الذي تنفذه منظمة الدول الأمريكية، أعلنت جميع بلدان المنطقة، باستثناء نيكاراغوا، خالية من الألغام.

ويعود التأخير الحاصل في عمليات إزالة الألغام في نيكاراغوا إلى اكتشاف حقول ألغام جديدة في الآونة الأخيرة وصعوبة الوصول إلى حقول الألغام وعدم دقة سجلات زرع الألغام، إن وجدت، وتعليق عمل فرق الكلاب بسبب مسائل تتعلق بالميزانية وتغير مواقع الألغام بسبب تدفق المياه الناجم عن هطول أمطار غزيرة. وقد حدث كل هذه العوامل بنيكاراغوا في عدة مناسبات إلى تأجيل الموعد المقرر لاستكمال الجهود المبذولة لإزالة الألغام في جميع أنحاء البلاد.

ولا يزال هناك ١٢٤ مجتمعا محليا في نيكاراغوا، يبلغ مجموع عدد سكانها ٢٧ ٠٠٠ نسمة تقريبا يعيشون على بُعد خمسة أميال أو أقل من حقول الألغام. وبدعم من برنامج منظمة الدول الأمريكية للمساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، تنفذ اللجنة الوطنية لإزالة الألغام في نيكاراغوا حملات تثقيفية وقائية تستهدف الحد من السلوك غير المأمون والتخفيف من السلوك الخوف بالمخاطر الذي لوحظ في بعض المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي ظل هذه الحالة، ندعو الجهات المانحة إلى أن تقدم الدعم التقني والمالي اللازم لاستكمال جهود إزالة الألغام في نيكاراغوا، في إطار اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلاوة على ذلك، ندعو مجتمع المانحين إلى دعم التدابير المقترحة في خطة عمل نيروبي، ولا سيما عن طريق دعم برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج لضحايا الألغام

وتوجت باعتماد مؤتمر دبلن الدبلوماسي اتفاقية الذخائر العنقودية. وتحظر هذه الاتفاقية استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها وتخزينها، وتضع إطارا للتعاون ومساعدة الضحايا وإزالة الألغام من المناطق الملوثة وتدمير الترسنات.

ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مراعاة أهمية عملية أوصلو والانضمام إلى هذه المبادرة التي تكمل الجهود المبذولة في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر المبرمة في عام ١٩٨٠ ولا تتعارض معها بأي حال من الأحوال. إن التأييد القاطع للهدف المتمثل في إعلان المنطقة منطقة خالية من الذخائر العنقودية سيكون إشارة غير مشروطة إلى الالتزام الراسخ لبلدان المنطقة بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي ونزع السلاح العام والكامل.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن ندعو البلدان المصنعة للذخائر العنقودية إلى وقف إنتاجها فورا. وما دام إنتاج الذخائر العنقودية مستمرا، سيكون من المستحيل وقف الطلب عليها. ونكرر ندائنا إلى المجتمع الدولي الانضمام إلى تأييد الصك المعتمد في دبلن والذي فتح باب التوقيع عليه في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في أوصلو.

إن أمريكا الوسطى، التي شهدت سلسلة من الصراعات في الماضي، قد عانت من العمليات الواسعة النطاق لزرع الألغام في أنحاء مختلفة من المنطقة. فقد زرع في نيكاراغوا وحدها حوالي ١٧٦ ٣٣٢ لغما، وهو ما يمثل نسبة ٩٨,١ في المائة من مجموع عدد الألغام المزروعة في أمريكا الوسطى وفقا لسجلات برنامج إزالة الألغام الذي أنشئ بدعم من منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٩٣.

وكانت النسب المئوية لمساحة الأراضي المزروعة بالألغام في ثمانينات القرن الماضي في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى كما يلي: ١,٣٧ في المائة في هندوراس

تؤيد الدانمرك بقوة اعتماد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة في إطار منظومة الأمم المتحدة تضع معايير موحدة ملزمة قانوناً لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، مع احترام حق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حيازة الأسلحة للدفاع المشروع عن النفس، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

وينبغي أن تغطي المعاهدة جميع الأسلحة التقليدية من أجل دعم فعال الجهود للأمم المتحدة من أجل السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على الصعيد الدولي. كما يجب أن تتضمن أي معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة أحكاماً قوية بخصوص احترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا منع نقل الأسلحة حينما يكون هناك خطر حقيقي من أن تسهم هذه الأسلحة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وللإطلاع على مزيد من تفاصيل الموقف الدانمركي، اسمحوا لي أن أحيلكم إلى الرد الدانمركي على طلب آراء الدول الوارد من الأمين العام بخصوص الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية في ما يتعلق بإعداد صك شامل ملزم قانوناً، يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

وترحب الدانمرك بعمل وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ عام ٢٠٠٨. وتؤيد الدانمرك بقوة بذل مزيد من الجهود في إطار الأمم المتحدة لمعالجة الحاجة إلى معايير موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تدعم بصورة نشطة المزيد من العمل نحو اعتماد معاهدة للاتجار بالأسلحة.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): لقد أبلغتُ بأن جميع الوفود قدمت جميع مشاريع قراراتها في الوقت المحدد،

المضادة للأفراد في جميع بلدان المنطقة، وذلك في إطار الاتفاقية.

أود في الختام أن أعرب عن التزام الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بترع السلاح وعدم الانتشار وجدول أعمال الأمن الدولي الذي تسترشد به هذه اللجنة. ونكرر اقتناعنا بأن التركيز المتعدد الأطراف والمسؤولية المشتركة في هذه الأمور ستمكننا من صون السلام والأمن الدوليين.

السيد هاريس (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الدانمرك تماماً بيان المجموعة بشأن الأسلحة التقليدية الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود أن أضيف بضع نقاط لإبراز الأهمية التي توليها الدانمرك للجهود المبذولة في سبيل الاعتماد المبكر لمعاهدة دولية بشأن تجارة الأسلحة.

وتؤيد الدانمرك بقوة مبادرة عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة منذ وقت مبكر. وقد أعرب وزير خارجية الدانمرك عن تأييده لعقد معاهدة ملزمة قانوناً في الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٥. ولذلك، سعدنا بملاحظة التأييد الواسع الذي حظي به القرار ٨٩/٦١ في عام ٢٠٠٦ ونشجع جميع الدول بقوة على تأييد مشروع قرار هذا العام المعنون "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها" الذي يرد في الوثيقة A/C.1/63/L.39. وما فتئنا نقدر المشاركة النشطة للمجتمع المدني وإسهاماته الجوهرية في هذه المسألة الهامة.

إن غياب معايير دولية لتجارة الأسلحة يسهم في تفاقم العنف المسلح والصراعات وتشريد الأشخاص والجريمة والإرهاب. وبالتالي، فإن ثمة حاجة إلى صك ملزم ودولي وشامل لتوفير إطار تنظيمي لنقل الأسلحة التقليدية. ولذلك،

وهو ما أشكرها عليه شكرا جزيلا. تعد الأمانة حاليا مشاريع القرارات في صورة مشاريع وثائق عمل. لدينا ٥٨ مشروع قرار مسجلا حتى الآن. واعتبارا من الغد، ستعرض هذه المشاريع على اللجنة للنظر فيها. وأكرر شكري للممثلين على احترامهم للموعد النهائي. وهذه بلا شك خطوة إلى الأمام في عملنا.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة للإدلاء بإعلان.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن الأمانة، أود أن أعلن أن بوسع الوفود التي ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشاريع القرارات أن تسجل أسماءها الآن لدى الأمانة، حسبما أوضحنا في الأسبوع الماضي، في قاعة الاجتماع إلى يمين المنصة. وستكون قوائم المشاركة في تقديم مشاريع القرارات متاحة لكل مشروع من المشاريع. وبالطبع، إذا كان مقدم مشروع قرار قد أشار سابقا إلى أنه يود أن تظل القائمة مغلقة، فلن يقبل إضافة دول أخرى إلى القائمة، بالطبع.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): طلب ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان.

السيد دنكان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
سيعقد اجتماع في قاعة الاجتماعات A الساعة ١٥/٠٠ لمقدمي مشروع قرار معاهدة الاتجار بالأسلحة.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.